الفصل السادس

ديموقراطية التعليم

obeikandl.com

الفصل السادس

ديموقراطية التعليم

ليست الديموقراطية مجرد نظام فى الحكم يقوم على التعددية وتداول السلطة، ولكنها، بالإضافة إلى هذا طريقة حياة تقوم على ممارسة كل مواطن حقه فى التعلم والعمل والسكن، وما إلى هذا وذاك من حقوق.

وبالنسبة لحق التعليم، أصبح من المستقر عليه أن يتمتع المواطن بهذا الحق، وألا يحول بينه وبين هذا صور وأشكال وإجراءات تمييزية، تقوم على الإرث والمال والجنس والدين والعرق، مما يجعل من المحتم ونحن نؤرخ للتعليم إبان ثورة يوليو أن نتناول بعضا من المظاهر والمجالات التى يمكن أن تكشف لنا عن مدى تمتع التعليم فى هذه الفترة بالديموقراطية، علما بأننا لا نستطيع أن نتناول كافة المظاهر والمجالات.

التنظيم النقابى للمعلمين:

يعتبر التنظيم النقابى للمعلمين مظهر من المظاهر الديموقراطية فى عالم التعليم، لأنه – هكذا المفروض – يتيح الفرصة للمعلم أن يجد مظلة مهنية ترعى مصالح المهنة، وتدافع معه عن حقوقه، وتحاسبه على تقصيره إن قصر بحيث تبرأ المهنة من المنحرفين الذين يسيئون إلى المنتسبين إليها، وتقدم له خدمات مهمة فى العلاج، والسكن والترفيه والتنمية المهنية.

وكان عدد المعلمين فى مصر قد وصل فى منتصف القرن العشرين إلى ما يقرب من الخمسين ألفا، وكان هذا العدد ضخما لا مثيل له فى المنطقة العربية بمعايير هذا الزمان، ويشكلون قوة عمل ضخمة، مما كان يستوجب أن تنتظمهم نقابة خاصة بهم ترعى مصالحهم وتقوم بأداء الخدمات المختلفة التى يحتاجون إليها.

بيد أن وزارات ما قبل الثورة كانت تتخوف من ذلك إلى درجة أن صرح أحمد مرسى بدر وزير المعارف فى وزارة إبراهيم عبد الهادى (١٩٤٩/٧/٢٦-١٩٤٩/١١/٣) بأنه لا يمكن لأى مجنون أن يساعد فى تكوين نقابة للمعلمين، وهم بهذا العدد الكبير(تطور نقابة المعلمين المصرية، ص ١١).

ومن هنا كانوا موزعين فى تجمعات وتنظيمات مختلفة مثل: جماعة دار العلوم – رابطة خريجى معاهد التربية – جمعية المعلمين العليا – اتحاد خريجى الأزهر – الاتحاد العام للتعليم الإلزامى – الاتحاد العام للتعليم الحر – اتحاد خريجى المدارس الثانوية الصناعية – اتحاد الفنون الجميلة العليا – اتحاد المدارس الحرة الأهلية – رابطة المدرسين الجامعيين – رابطة مدرسى اللغة الفرنسية – اتحاد مدرسى الرسم والأشغال – جمعية معلمى المدارس الصناعية – رابطة خريجى المدارس الزراعية – رابطة خريجات الأقسام الإضافية.

وعندما كان د٠طه حسين وزيرا للمعارف فى عهد وزارة الوفد (١٩٥٠-١٩٥٢)، صدر لأول مرة القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٥١ ــ لكنه لم يعرف طريقه للتنفيذ لسيولة التغيرات السياسية التى شهدتها مصر بعد ذلك والتى توجت بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وفى ١٩٥٤/٩/١٦، وفى عهد وزارة كمال الدين حسين صدر تعديل لقانون نقابة المهن التعليمية بالقانون رقم ٤٩١ لسنة ١٩٥٤، الذى جاء فى مذكرته الإيضاحية أن تعثر تنفيذ القانون ٢١٩ لسنة ١٩٥١ بإنشاء نقابة المهن التعليمية بسبب عدم رضاء بعض طوائف المعلمين وفئاتهم عن المشاركة فى النقابة لأنها تخشى عدم مراعاة عدالة التمثيل بين الفئات المختلفة للمعلمين، ولذلك فقد حاول التعديل الجديد للنقابة تصويب نسب التمثيل بين الفئات الثلاث للمعلمين (حملة المؤهلات العليا – حملة المؤهلات المتوسطة الذين اشتغلوا بالتعليم مدة لا تقل عن خمس سنوات – المشتغلون بالتعليم، من غير المؤهلات ومضى على اشتغالهم بالتعليم أكثر من عشر سنوات) فى تشكيل الجمعية العمومية ومجلس الإدارة.

وتضمن التعديل ضرورة تكوين الجمعية العمومية من ألفى عضو، ومجلس الإدارة من ٣٣ عضوا يتم توزيعهم بحيث تحظى الفئة الأولى من حملة المؤهلات العليا بألف عضو، أى بنسبة ٥٠% من أعضاء الجمعية العمومية، و١٧ عضوا بنسبة ٥٢% من أعضاء مجلس الإدارة، بينهم النقيب والوكيل الأول. أما الفئة الثانية، من حملة المؤهلات المتوسطة فتختص بعدد قدره ٧٥٠ عضوا، أى بنسبة ٣٧,٥% من أعضاء الجمعية العمومية، و١١ عضوا بنسبة ٣٣ % من أعضاء مجلس الإدارة، بينهم الوكيل الثانى. والفئة الثالثة، وهى من المعلمين ذوى الخبرة فيختصون ب ٢٥٠ عضوا، بنسبة ١٢,٥% من أعضاء الجمعية العمومية، وخمس أعضاء بنسبة ١٥% من أعضاء

مجلس الإدارة. وسمح للمعلمين الشباب الذين لم يمض على اشتغالهم بالتعليم أكثر من ١٥ عاما فى مجلس الإدارة بسبعة أعضاء كحد أقصى، من الفئة الأولى، و٢٦ عضوا من الشيوخ الذين أمضوا فى التعليم أكثر من ١٥ سنة من الفئات الثلاث.

وكان هذا التنظيم مجافيا للديموقراطية، حيث فرق بين المعلمين، وجعل الكلمة العليا لذوى المؤهلات العليا، مع أن عددهم كان أقل من غيرهم.

ولكى نتأكد من ذلك فنتأمل فى الإحصاء السنوى لوزارة التربية نفسها عام ١٩٥٥ (ص ٣١٦)، حيث نجد أن أعضاء الفئة الأولى من المعلمين من حملة المؤهلات العليا ١٣٩٨٧ معلما، بنسبة ١٩%، أما أعضاء الفئة الثانية من حملة المؤهلات المتوسطة فقد بلغ عددهم ٣٦٤٤٥ بنسبة ٤٩%، وبلغ عدد الفئة الثالثة ٢٣٧٩٢ بنسبة ٣٢%، ومع ذلك فقد مثلت الفئة الأولى ٥٠% فى الجمعية العمومية، و٥٢% فى مجلس الإدارة!!

وعندما أجريت الانتخابات تم انتخاب كمال الدين حسين نقيبا للمعلمين، بعد أن اعتذر عن عدم قبول ذلك عدة مرات، لكن الإلحاح عليه كان شديدا، ولا غرابة فى ذلك، فطابور المنافقين جاهز فى كل عهد، يعرف إلى أين تتجه الريح، فالنظام الجديد نظام عسكرى، ومن المهم التقرب إلى ذوى السلطة وإظهار الوفاء والإخلاص لهم، ويتأتى ذلك بأن يدخلوا فى روع الرجل أن النقابة لا قيام لها إلا به، ولن تستقيم أمورها إلا تحت قيادته، وحتى يضمن ولاء آلاف المعلمين للنظام الجديد، فكان من الطبيعى بعد ذلك أن تحلو له الفكرة، ويتظاهر بأنه استجاب لمطالب أصحاب الشأن، ولرسى ذلك تقليدا مجافيا لأصول الديموقراطية، استمر بعد ذلك سنوات طويلة، ألا وهو أن يكون وزير التربية والتعليم نقيبا للمعلمين !!

وكان هذا أمرا مثيرا للسخرية حقا، فالتنظيم النقابى طبيعته أن يكون تجمعا للعاملين للمحافظة على حقوقهم والسهر عليها ورعاية مصالحهم، وهو كثيرا ما يكون فى موقف مواجهة مع قيادات العمل، فكيف يتأتى أن يكون الوزير – الذى يملك كل السلطة على كافة المعلمين – أن يكون هو فى نفس الوقت صوتهم فى مواجهة السلطة ؟

كان المبرر السطحى السخيف، أن هذا إنما يكون فى المجتمعات الرأسمالية حيث هناك مواجهة بين الحكام والمحكومين، بينما فى العهد الجديد هناك التحام بين الحكام والمحكومين، وهى قولة حق أريد بها باطل، فحتى فى النظم الرأسمالية، لا يصل

الحكام إلى مواقعهم إلا عن طريق صناديق الانتخابات، ويظل النظام فى حاجة إلى مراقبة ومحاسبة من سلطات أخرى.

ونستطيع أن نستثنى ثلاثة وزراء من وزراء التربية لم يكن أحد منهم نقيبا للمعلمين، أولهم عبد العزيز السيد، وثانيهم محمد حلمى مراد، والثالث محمد حافظ غانم. لكن كل منهم لم يستمر فى الوزارة طويلا مثلما استمر كل من كمال الدين حسين، مثلا، والسيد يوسف.

وعندما انعقدت الجمعية العمومية فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٥٥ حيث تم انتخاب النقيب والوكيلين، نلاحظ ان من احتلوا المواقع العليا فى النقابة هم كبار موظفى وزارة التربية لتزداد الديموقراطية اغترابا، فقد انتخب – هكذا – محمد صادق جوهر وكيل الوزارة ومستشارها الفنى والمشرف على لجنة الانتخابات وكيلا أول للنقابة، الجوهرى عامر رئيس اتحاد المعلمين الأولى وكيلا ثانيا، وأحمد عبد الحميد عنارة المنتدب بمكتب تنسيق الوزارة أمينا للصندوق، ومحمد سعيد العريان مدير الشئون العامة بالوزارة سكرتيرا عاما، وظلت هذه المجموعة وتوابعها جاثمة فوق صدر النقابة زمنا طويلا إلى نهاية الفترة، إلا بعض الاستثناءات القليلة لظروف غير مقصودة (المرجع السابق، ص ٣١).

وكان من الطبيعى أن تتحول النقابة بهذه الصورة إلى مصلحة من مصالح وزارة التربية، ويخمد صوتها فى النقد والمواجهة، وتنحصر وظيفتها فى دعم النظام السياسى القائم، ولا تخرج فى تفكيرها فى مصالح المعلمين عن الدائرة نفسها التى تراها قيادات الوزارة التنفيذية، لكن لابأس فى مقابل ذلك من التمتع ببعض الخدمات، مثل التصييف، والعلاج، وما شابه هذا وذاك من خدمات، هى من غير شك مطلوبة، لكن يظل المبدأ المعروف يشكل الحقيقة المهمة أن ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان !!

وقد أصدر مجلس إدارة النقابة لائحة للمعاشات نصت على إنشاء صندوق للمعاشات والإعانات لتقديم المعونة والمعاشات لأعضاء النقابة، وشكلت للصندوق لجنة من وكيل أول النقابة وأمين الصندوق وخمسة من أعضاء مجلس إدارة النقابة، وخصص لميزانية الصندوق نصف رسوم القيد والاشتراكات، إلى جانب الإعانة الحكومية والتبرعات وفوائد استثمار أموال النقابة.

وعندما صدرت اللائحة الداخلية للنقابة كان من أخطر ما جاء فيها منح مجلس الإدارة حق تكوين لجان فرعية للنقابة فى المناطق التعليمية تتكون من ثمانية أعضاء:

أربعة من الفئة الأولى، وثلاثة من الفئة الثانية، وواحد من الفئة الثالثة (المرجع السابق، ص ٣٨)، فكأن فروع النقابة قامت على مبدأ التعيين، وكان المفروض أن يتم ذلك بالأسلوب الديموقراطى المعروف: الانتخابات. وساعد هذا بطبيعة الحال أن يهيمن القادة فى القاهرة على شبكة الفروع، وأن يسلك المختارون أساليب التملق والمداهنة حتى يضمنوا استمرارهم ورضى أولى الأمر عنهم.

لكن صدر ١٩٥٦/٨/١٣ القانون رقم ٣٧٤ الذى قضى بضم الفئة الثانية من حملة المؤهلات المتوسطة والثالثة (بدون مؤهلات) فى فئة واحدة. وكانت هذه خطوة تشكل تغييرا شكليا لأن التمييز بين فئات المعلمين ظل قائما وبدلا أن يكون ثلاث فئات أصبح فئتين، لكل منهما مميزات فى عدد الأعضاء.

ولعل ما يؤكد ذلك أن الإحصاء السنوى لسنة ١٩٦٠ لوزارة التربية والتعليم (ص ٤٧٢) يشير إلى أن عدد أعضاء الفئة الأولى قد أصبح ١٥٧٠٨ معلما بنسبة ١٤%، ومع ذلك فقد استحوزوا على ٥٠% من مقاعد الجمعية العمومية، و٥١,٥% من مقاعد مجلس الإدارة حسب ما نص القانون. أما الفئة الثانية فقد بلغ عدد أفرادها ٩٣٨٩٨ معلما، بنسبة ٦٨%، ومع ذلك فلم تزد نسبتهم فى الجمعية العمومية – وفقا لنص القانون – عن ٥٠%، و٤٨,٥% فى مجلس الإدارة، إضافة إلى احتكار الفئة الأولى لمنصب النقيب والوكيل الأول.

ويزداد الأمر غرابة كذلك فى ذلك التمييز الصارخ بين رجال الإدارة التعليمية والمدرسية، وبين المعلمين، الذين هم أصحاب المصالح الحقيقية إذا صح استخدام هذا التعبير فى التمثيل النقابى، فوفقا للإحصاء السنوى أيضا للوزارة عام ١٩٦٠، بلغ عدد النظار ٨٢٤٩، بنسبة ٨%، بينما بلغ عدد المعلمين ١٠١٣٥٧ معلما بنسبة ٩٢%، فإذا أضفنا إلى النظار المشتغلين بالشئون الإدارية فى المناطق، فلن تزيد النسبة عن ١٠%، ومع ذلك لم يزد عدد المعلمين فى مجلس الإدارة عن ٦ أعضاء، بنسبة ١٩%، واحتل رجال الإدارة ٨١% من المواقع النقابية، وبذلك انهدم الأساس الحقيقى للتنظيم النقابى (المرجع السابق، ص ٤٢).

واستمر القانون الجديد على هذه القاعدة التى أرساها القانون السابق، من حيث تعيين اللجان الفرعية بدلا من النهج الديموقراطى المعروف.

وصدرت بعد ذلك قرارات وقوانين متعددة غيرت من كثير مما يتصل بالنقابة.

وقد اقتحمت النقابة مجال التعليم الخاص، حيث تم إنشاء مؤسسة باسم المعاهد القومية فى سبتمبر ١٩٥٦، وأسهمت فيها النقابة بدور أساسى، وبلغ عدد المدارس الخاصة التابعة للمعاهد القومية ١٦مدرسة موزعة فى الإسكندرية والقاهرة والجيزة وبورسعيد. وعندما حدث العدوان الثلاثى على مصر فى أعقاب تأميم قناة السويس ١٩٥٦ تم وضع المدارس الإنجليزية والفرنسية تحت الحراسة، ثم تقرر ضمها إلى المعاهد القومية، فتم وضع عشر مدارس إنجليزية وخمس مدارس فرنسية فى القاهرة والإسكندرية والجيزة وبورسعيد والسويس إلى المعاهد القومية.

وعلى مستوى الخدمة الوطنية، قامت النقابة بدور ملحوظ عند الاعتداء الثلاثى ١٩٥٦ فقدمت ٣٠ ألف جنيه من أموالها لجيش التحرير و١٠ آلاف جنيه لمنكوبى بورسعيد. وشارك المعلمون فى أعباء المعركة وحملوا السلاح وشاركوا فى النضال المسلح كما شاركت المعلمات فى إسعاف الجرحى وتمريض المصابين، وكان للمعلمين المصريين فى الدول العربية دور سياسى نشط فى التعبئة القومية ضد العدوان.

وعلى المستوى العربى ودول العالم الثالث، قامت النقابة بدور نشط على الساحة الخارجية حيث شاركت فى عدة مؤتمرات فى القدس ١٩٥٥، وتونس ١٩٥٦، وبغداد ١٩٥٧، وكولومبو وسيلان ١٩٥٨. ونجحت النقابة فى عقد مؤتمر المعلمين العرب فى الإسكندرية يوليو ١٩٥٦، فكان النواة التى انبثق عنها اتحاد المعلمين العرب ١٩٦١.

وقامت النقابة باستثمار أموالها فى المشروعات العامة الاستثمارية التى تدر عليها دخلا يزيد من إمكاناتها فى خدمة المعلمين، فكان لها نصيب فى أسهم الحديد والصلب، وقروض الإنتاج، والجمعية التعاونية للبترول، والشركة المصرية للأغذية، وغيرها من المشروعات القومية الاقتصادية.

وقامت النقابة ببناء مستشفى للمعلمين فى الجزيرة لتوفير الرعاية الصحية للمعلمين، واهتمت ببناء مصايف ونواد للمعلمين فى رأس البر والإسكندرية، ونظمت رحلات ترفيهية وأخرى للحج.

وصدرت عام ١٩٥٦ مجلة باسم (الرائد) عن النقابة تكون لسان حال المعلمين وتنشر فيها الاتجاهات العلمية التربوية الجديدة، وتتلقى شكاويهم، وتساعد على تنميتهم مهنيا وعلميا، وأسندت رئاسة تحريرها إلى د٠ أبو الفتوح رضوان، أحد كبار أساتذة التربية.

وتجلت أهمية ما سقناه من ملاحظات على الخلل الكبير فى التنظيم النقابى ومجافاته للديموقراطية، فى هذا الذى عرف بحركة ١٩٦٤.

فقد شاع على ألسنة الجميع،، حتى القيادات المسئولة كذلك، أن مرتبات المعلمين لا تتكافأ بأى حال من الأحوال مع الجهد المبذول منهم، ومع المهمات التى تلقيها عليهم مهنة التعليم، وفضلا عن ذلك فقد كانت الترقيات تسير ببطء شديد، حتى لقد قيل عن وزارة التربية أنها وزارة الدرجة السادسة، والتى كان يعين عليها الملتحق بالتدريس من خريجى الجامعات، لأنه يظل "مربوطا" عليها سنوات طويلة، يكون عندها زميله الذى تخرج معه من الكلية نفسها وفى السنة نفسها، لكنه عين فى وزارة أخرى، قد سبقه بعدة سنوات، مع ما يترتب على هذا من تمايزات فى الدخول والمستويات الاقتصادية والاجتماعية.

ويبدو أن التقليد الذى كان معمولا به من حيث تجميع المعلمين بعد انتهاء امتحانات الثانوية العامة فى القاهرة للقيام بعملية تصحيح أوراق الإجابة، قد أتاح لهم فرصة المناقشة الجماعية والتداول فى الرأى حول همومهم المهنية، وبدءوا يعلنون عن عدم رضاهم عن أوضاعهم الوظيفية ويعلنون عن مطالبهم فى هذا الشأن.

والتقطت بعض الصحف هذا فبدأ الكتاب الصحفيون يبدون تعاطفهم مع مطالب المعلمين، وعلى سبيل المثال كتب " صلاح حافظ " فى مجلة آخر ساعة (١٩٦٤/٨/١٢) أن وظائف الدرجة الأولى بلغت فى وزارة التربية نسبة ٥٠٠% بينما بلغت فى وزارات أخرى نسبة ٧%، وأبدى دهشته من هذا الغبن الذى يعيشه المعلمون مما جعل المهنة منبوذة اجتماعيا فى الوقت الذى نصفها فيه بأنها أقدس مهنة، وأنها مهنة الأنبياء والرسل !!

وكتب عبد الله إمام فى روزاليوسف حول نفس القضية (١٩٦٤/٩/٢١، وكذلك مجلة الأهرام الاقتصادى (١٩٦٤/١٠/١).

صحيح أن النقابة عقدت عدة اجتماعات لبحث مطالب وشكاوى المعلمين، لكن ماذا يمكن أن ننتظر من تنظيم يمثل القيادات الإدارية المسئولة، ونادرا ما يمثل المعلمين ؟ هنا تبرز للتو حكمة أن يكون التنظيم النقابى بعيدا عن السلطة التنفيذية، واحتلال أغلبية مقاعده من قبل الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية ألا وهى المعلمون.

وماذا كان موقف النقيب، الذى مفروض أن يمثل المعلمين، وهو الوزير نفسه السيد يوسف ؟ راح يوجه سهام النقد للمعلمين، ويرفض مقابلة ممثلين لهم، ويصور المسألة

لأولى الأمر وكأنها حركة عصيان وتذمر وإشاعة للفوضى، مع أن المطالب كلها كانت مهنية، وبعيدة تماما عن السياسة، وكان ممثلو المعلمين يسلكون الطرق الشرعية المهذبة من كتابة " العرائض " التى تحمل شكاواهم ومطالبهم.

واستطاع الوزير النقيب أن يقنع القيادة السياسية، فصدر قرار جمهورى فى ١٩٦٤/١٠/١٤ رقم ٣١٢٠ بفصل ١٨ من قيادات حركة المعلمين. ووصل الأمر إلى حد تجنيد بعض آخر وإرسالهم للمشاركة فى حرب اليمن !!

وعندما تولى د٠ محمد حلمى مراد وزارة التربية كان فاتحة عهد مستنير حقا، واجتمع بعديد من المعلمين، وناقش معهم مايريدون، وأسفرت مناقشات عديدة مع القواعد الجماهيرية عن مشروع قانون جديد، كان أبرز ما فيه تمثيل المعلمين فى النقابة على أساس نوعيات التعليم وليس على أساس الشهادة التى حصل عليها المعلم، وذلك للقضاء على التعصب والطائفية، وتتمثل هذه النوعيات فى التصنيف التالى (عواطف رحومة، ص ٨٧):

- العاملون فى التعليم الابتدائى.
- التعليم الإعدادى والثانوى ودور المعلمين والمعلمات.
- التعليم الفنى.
- الإدارة المدرسية.
- أساتذة الجامعات والمعاهد العليا ويكون اشتراكهم اختياريا.

وحرص المشروع كذلك على مبدأ الانتخاب من القاعدة إلى القمة، فيكون هناك تشكيل هرمى فى مستوى المركز والقسم إلى مستوى الجمهورية، وبالتالى تكون اللجنة النقابية بدائرة كل قسم أو مركز هى الأساس فتقوم جمعيتها العمومية المكونة من أعضاء النقابة فى هذه الدائرة بانتخاب مجلس إدارة اللجنة النقابية بالمركز أو القسم وعدده ست أعضاء٠ ويشكل أعضاء مجلس إدارة اللجان النقابية بدائرة المحافظة الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بالمحافظة، وهى التى تقوم بانتخاب مجلس إدارة النقابة الفرعية بالمحافظة وعدد أعضائه إثنا عشر عضوا، ثم يشكل أعضاء مجالس إدارة النقابات الفرعية بالمحافظات الجمعية العمومية للنقابة العامة، وهى التى تقوم بانتخاب مجلس إدارة النقابة العامة البالغ عدد أعضائه أربعة وعشرين عضوا بخلاف النقيب.

وأجاز المشروع الطعن فى الانتخابات أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة.

وكذلك أقر المشروع مبدأ الرقابة المستمرة على القيادة النقابية عن طريق (المرجع السابق٧، ص ٨٨):

- نشر الميزانيات والحسابات الختامية لكل من النقابة العامة والنقابات الفرعية بالصحف فى نهاية كل سنة مالية، وأيضا نشر قرارات الجمعية العمومية ومجلس إدارة النقابة العامة بمجلة النقابة.
- الإطلاع على السجلات والدفاتر.
- ضمان التجديد فى القيادات النقابية حيث جعل المشروع مدة عضوية مجلس الإدارة سنتين وأجاز إعادة انتخاب من انتهت عضويتهم مرة واحدة، ونص على أنه لا يجوز لمن أعيد انتخابه أن يرشح نفسه إلا بعد انقضاء سنتين على الأقل.

وكان جيدا للغاية أن يتضمن نص المشروع نصا يفرض أن يكون نصف مجلس الإدارة على الأقل من المعلمين، وقصد بالمعلم هنا، ذلك الذى يقف فى فصل دراسى ممسكا بالطباشير، ثم يزداد الأمر روعة بوجوب ألا يرشح الوزير لمنصب النقيب.

عرض المشروع على مجلس الأمة ودارت حوله مناقشات مهمة، لكن حلمى مراد ترك الوزارة، وكانت تلك فرصة للمنتفعين فى النقابة كى يعيدوا صياغة بعض النصوص، ويفرغوه ممن بعض المضامين الديموقراطية، وخاصة هاتين النقطتين الأخيرتين.

وهكذا صدر قانون جديد يحمل رقم ٧٩ فى ٨ /١٩٦٩/٨، وقد قدمت النقابة مشروعها بمذكرة إيضاحية أكدت فيها أن أهم المبادئ التى استهدفها المشروع هو التمثيل الديموقراطى السليم لجماهير المنضمين إلى النقابة وضمان الرقابة المستمرة على القيادات النقابية، وأن المشروع قد درس فى نقابة المهن التعليمية وفى اللجنة المركزية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى، وفى وزارة التربية والتعليم وفى مجلس الدولة ووفق عليه.

وقد نص هذا القانون على أن تنشأ نقابة للمهن التعليمية يكون لها الشخصية الاعتبارية، وتضم المشتغلين بمهنة التعليم، وتباشر نشاطها فى إطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى. وحدد القانون أهداف النقابة فى (مجلة الرائد، أكتوبر ١٩٦٩):

أولا – الإسهام فى خدمة المجتمع لتحقيق أهدافه القومية، وتشمل بوجه خاص:

- تعبئة قوى أعضاء النقابة، وتنظيم جهودهم فى خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية، والتعاون مع المنظمات الشعبية المحلية على تعبئة جهود الشعب لتحقيق هذه الأهداف.
- العمل على نشر الثقافة والتعليم، بما فى ذلك إنشاء المدارس والمعاهد العلمية المختلفة، والاشتراك فى تأسيس الجمعيات والمنشآت التى يكون من أغراضها إنشاء هذه المدارس والمعاهد.
- المعاونة فى خطط التنمية والمشروعات التربوية والتعليمية والعمل على تحقيق أهدافها ومواجهة مشكلات التطبيق باقتراح الحلول المناسبة لها.
- التعاون مع النقابات المهنية المختلفة والمنظمات المماثلة فى الدول العربية فى إطار اتحاد المعلمين العرب، وكذلك مع غيرها من المنظمات التعليمية فى العالم للعمل على خدمة الأهداف القومية للأمة العربية ونصرة قضاياها والتحرر والسلام العالمى.

ثانيا: العمل على رفع مستوى المهنة التعليمية ويشمل بوجه خاص:

- المحافظة على كرامة مهنة التعليم ورفع مستوى المعلمين وكفايتهم العلمية والمهنية.
- الإسهام فى تخطيط التعليم وتطوير نظمه ومناهجه بحيث تساير حاجات المجتمع وتخدم مصالحه وتفى بمتطلباته.
- العمل على تشجيع التأليف والتطور العلمى، مع ربط البحوث باحتياجات المجتمع ومشكلاته المحلية لتحقيق المزيد من التقدم.
- عقد الصلات مع منظمات المعلمين فى الوطن العربى فى إطار اتحاد المعلمين، وكذلك مع منظمات المعلمين فى العالم للنهوض بمستوى التعليم والمعلمين، وتبادل البحوث التربوية والتجارب التعليمية واقتراح اقتباس الصالح منها.

ثالثا: تقيم الخدمات لأعضائها وتشمل بوجه خاص:

- الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية.
- المساعدة عند الحاجة.
- كفالة الرعاية الصحية للأعضاء وأسرهم.
- تنظيم معاش الشيخوخة والعجز والوفاة.

واشترط لعضوية النقابة أن يكون العضو مصرى الجنسية، كامل الأهلية، محمود السيرة، حسن السمعة. وجعل العضوية إجبارية لجميع المشتغلين بالتعليم فى مختلف مراحله عدا الجامعات والمعاهد، ونظم القانون واجبات وحقوق الأعضاء.

ولم يخل هذا القانون من ثغرات نفذت من خلالها أساليب لا ديموقراطية، وعلى سبيل المثال، فاللائحة التنفيذية جعلت الإشراف على الانتخابات لأكبر الأعضاء من حيث الوظيفة، ومعنى ذلك أن يكتسب مدير التربية والتعليم فى المحافظة هذا الحق. وإذا كان ممن يرشحون أنفسهم، فمعنى ذلك أن توجه الانتخابات لصالحهم، وخاصة أن من تقاليدنا ألا يرسب الرؤساء أبدا !!وآية ذلك أنه فى انتخابات ١٩٧٠ نجح عشرون مديرا عاما فى عشرين محافظة بمنصب نقيب النقابة الفرعية (محمد أبو الإسعاد، ص ٧٦).

وإذا كان القانون قد هدف إلى القضاء على النزاعات الطائفية بالصورة التى كان عليها القانون القديم إلا أنه أعادها فى شكل آخر، ذلك أن اشتراط ألا تقل نسبة نوعية التعليم عن ١٠% ولا تزيد على ٥٠%، جعل السيطرة الفعلية لمعلمى التعليم الابتدائى، بحكم كثرة عددهم، صحيح أن هذا يتفق ومبادئ الديموقراطية، إلا أن السلطة الإدارية التى استحوزت على معظم المواقع القيادية فى النقابة، تمكنت من استغلال مواقعها لتسيير ممثلى التعليم الابتدائى فى المسار الذى يريدون، تماما مثلما استغلت فى مجالس الأمة الشعب النسبة المخصصة للعمال والفلاحين على أساس أنهم أكثر طواعية وتسييسا للسلطة، فى ظل انتشار الأمية وضعف الوعى السياسى، وتلك آفة حقيقية فى المجتمع الذى يعيش تخلفا واضحا، حيث يمكن أن تتحول المبادئ السامية إلى سلاح ضار، ويتحول بالتالى الجمهور الأوسع، صاحب المصلحة الأكثر إلحاحا إلى مجرد جموع للحشد والتأييد، بدلا من أن تكون جموعا للضغط والتسيير فى الاتجاه الشعبى الصحيح.

الحركة الطلابية:

حظيت الثورة بتأييد الجمهرة الكبرى من الطلاب، فالحركة الثورية فى جملتها قامت على أكتاف ضباط شبان قريبى السن إلى حد من طموحات الشباب وطبيعتهم القائمة على التمرد والرغبة العارمة فى التغيير.

فى بدايات العام الدراسى ١٩٥٣/٥٢ كان كاتب هذه السطور طالبا فى الصف الأول الثانوى وفقا للنظام الجديد، وكان مثل غيره ممتلئا فخرا واعتزازا وحبا للعهد الجديد، ولذلك فعندما أعلن فى المدرسة عن تكوين ما كان يسمى بالحرس الوطنى هرع إلى الاشتراك، ويذكر جيدا كيف أنه عندما لبس "الكاكى" مثل العسكريين، وقف فى المرآة يزهو ويشعر بأنه يشارك فى فخر الانتساب إلى الفئة العسكرية ولو من بعيد.

بدأت دروس وطوابير فى الحركات العسكرية النظامية المعروفة، واستمر ذلك عدة أسابيع، ثم قالوا له مع غيره أنهم بذلك قد أهلوا للمشاركة فى عرض عسكرى يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣ فى ميدان التحرير يحضره ضباط الثورة احتفالا بمرور ستة أشهر على قيام الثورة، وتم ذلك بنجاح والحمد لله.

وتمر الأسابيع المتعددة وصاحبنا فى انتظار مواصلة التدريب العسكرى، لكن لا شئ هناك، فضاق ذرعا بذلك، وانتهز فرصة إخراجه لأول مرة مجلة حائط وكتب مقالا ينتقد فيه هذا الوضع وكان يحمل عنوان (عرائس المولد) شبه فيه ما آل إليه أمر الحرس الوطنى وكأنه مثل عرائس المولد التى تخزن إلى أن تأتى المناسبة المعروفة، فتخرج للناس ليفرحوا بها، ثم تعود مرة أخرى إلى المخازن !!

وفى أثناء حصة الرسم، دخل مدرسها الفصل، وهو الذى كان يشرف على الحرس الوطنى، ووجهه ممتلئ غضبا واتجه إلى صاحبنا بسرعة، وانهال عليه بالصفعات على وجهه، وبركلات الأقدام، كل هذا مصحوبا بسيل من الشتائم من " قلة أدب " صاحبنا الذى كتب هذا الكلام السخيف عن تجربة الحرس الوطنى، فضلا عن سيل من التهديد والوعيد، وأتبع هذا بالذهاب إلى فناء المدرسة، حيث مجلة الحائط الملصقة على جدران لينتزعها ممزقا إياها، ملقيا بها على الأرض وسحقها بقدميه !!

كان ذلك درسا فى ديموقراطية التعبيرغاية فى الألم حقا لكاتب هذه السطور فى عهد رفع لواء إقامة حياة ديموقراطية سليمة، ومع بشاعة الدرس والتجربة لم يهتز حبه للعهد الجديد، لكن هذا الحادث أبرز له حقيقة مؤلمة، وهى كيف أن مواكب " كذابين الزفة " تسعى إلى إحاطة رجال الثورة بسياج يحجب عنها صوت الناس، يصبون فى آذانهم كلمات وعبارات المديح والإشادة بحكمتهم وضرورة عدم ترك الفرصة لما أسموه بأعداء الثورة كى يبثوا ما صوروه بأنه سمومهم، وتفاقم الوضع بمرور الأعوام حتى صدق رجال العهد الجديد صوت هؤلاء، وأصبحوا بالفعل يتصورون أن الصوت

المغاير لابد وأن يكون محل شك وريبة، وأن الواجب محاصرته، فضلا عن الحرص على أن يُبعد عن المواقع المهمة!!

وكانت الجماهير الطلابية، وخاصة فى بدايات العهد الجديد ما زالت موزعة بين التوجهات الحزبية التى كانت قائمة قبل الثورة. وإذا كانت الأحزاب التقليدية قد ضعف تأثيرها إلى حد كبير على الطلاب، بعد فترة وجيزة، إلا أن الإخوان المسلمين والشيوعيين ظلوا هم المسيطرين الفعليين على حركة الطلاب، وخاصة فى الجامعات.

وفى أوائل يناير ١٩٥٤، كانت جماعة الإخوان المسلمين هى التنظيم الوحيد الذى استثنى من القرار الخاص بحل الأحزاب السياسية، ولم يكن للشيوعيين تنظيم رسمى، وحدث أن كان طلاب جامعة القاهرة يحتفلون بذكرى اثنين من شهدائهم المعروفين أثناء حركة الكفاح المسلح فى منطقة قناة السويس التى أعقبت إلغاء معاهدة ١٩٣٦، فى عهد وزارة النحاس الوفدية فى أواخر عام ١٩٥١، وحضر الاحتفال زعيم من زعماء الحركة الشعبية فى إيران المسماة "فدائيان إسلام" وهو نواب صفوى، وألقى خطابا حماسيا ناريا، فكان طلاب الإخوان يرددون شعارهم المعروف: "الله أكبر ولله الحمد".

ويبدو أن الهيئة التى أقامتها الثورة حديثا باسم (هيئة التحرير) كان لدى قادتها علم وتحسب مسبق بما هو متوقع، فكانوا قد جهزوا جحافل من طلاب آخرين، كثير منهم من المدارس الثانوية، أحضرته " لوريات حكومية "، فأخذ هؤلاء يردون على هتاف الإخوان بهتاف آخر "الله أكبر والعزة لمصر" !

وحدث احتكاك، وتبادل الفريقان الضرب، ويبدو أن طلبة الإخوان قد أعطوا فريق هيئة التحرير "علقة جامدة" (الطلبة والسياسة فى مصر، ص ١٤٦)، وتدخلت الشرطة، ووصل الأمر إلى تبادل إطلاق النار، وكانت تلك فرصة لحكومة الثورة أن تصدر قرارا بحل جماعة الإخوان.

وإبان أزمة مارس ١٩٥٤، شارك جماهير طلابية غفيرة فى المطالبة بالديموقراطية والمطالبة بعودة العسكر إلى معسكراتهم. وليس من شك فى أن أغلبية هؤلاء كانوا مدفوعين بالقوى السياسية التى كانوا يؤمنون بتوجهاتها سواء كانوا من الأحزاب التقليدية أو الإخوان المسلمين، أو الشيوعيين، ففى السابع والعشرين من مارس ١٩٥٤ عقد طلبة جامعة القاهرة مؤتمرا وطنيا فى الحرم الجامعى، أعلنوا فيه تأليف "جبهة الاتحاد الوطنى" التى تضم الطلبة الوفديين والاشتراكيين والإخوان المسلمين والشيوعيين (!!)، ثم اتخذوا قرارات بإلغاء الأحكام العرفية فورا، والإفراج عن جميع

المعتقلين فورا ودون انتظار للجمعية التأسيسية (عبد الناصر وأزمة مارس، ص ١٩٦).

ومن هنا، فما أن استقر الأمر لضباط الثورة وانتصروا على محمد نجيب، حتى توجهوا إلى الجامعات يكبلونها بالقيود وبعمليات الفصل التعسفى، وتجنيد عدد من الطلاب (والأساتذة) للإخبار عن أحاديث زملائهم المناهضة للثورة، وكانت تلك فرصة للبعض أن يتخلص من بعض آخر بالزعم أنه من المناهضين للثورة، وأصبح الطلاب وأعضاء هيئة التدريس يعرفون أن "المباحث" و"المخابرات" ترصد تحركاتهم، وتسجل أحاديثهم، وتحسب همساتهم، فانتشرت مشاعر الشعور بعدم الثقة بين الزملاء والأصدقاء، بل لقد ذكر أحد الطلاب أنه كان يكلف إبان الأزمة بالهتاف ضد الثورة، حتى يعرف من هم الذين يمشون وراءه يرددون نفس الهتاف، كى يمكن للثورة فرز أعدائها من أصدقائها (الطلبة والسياسة، ص ١٤٩).

وينقل أحمد عبد الله (المرجع السابق، ص ١٤٦) عن أحد الطلاب، شهود الفترة قوله: "حكومة الخمسينيات التى أعلنتها الثورة كانت وضعا جديدا بالنسبة لنا، فقد احتكرت العصمة والحكمة، وأعلنت فكرها وكفرت غيرها، وقالت بأن من ليس معها فهو عليها، ودخل الحرس الجامعى داخل الجامعة يضرب ويتجسس، وبدأت لوريات الأمن والشرطة الحربية تقيم حواجز الخطف، وتسأل عن"الكارنيه" وتشحن كل يوم حصتها من الأدمغة الجامعية لتضرب من الباب للطاق، ونبيت فى الحجز ليالى وبعضنا شهورا دون سين ولا جيم.. لذا كان المخدر مطلوبا لتخفيف الألم، والهرب نعمة لأن الواقع يصفعنا ويضربنا بالشلاليت "والقوايش".

"وفى كلية الهندسة على مدى عامين فى مطلع الثورة، كان الحصاد الذى عاصرته وشاهدته بأم عينى، شهيدين على كوبرى قصر النيل وعشرين جريحا فى قصر العينى، وسلسلة المداهمات والقبض والضرب شملت كل من زار زميلا جريحا أو شارك فى تشييع جنازة الضحايا.. كان العقاب رهيبا على أمور نعتبرها عين المروءة وتراثا قديما ورثنا تقديسه، لذلك بدت الأمور مرعبة، وأجبر جيل كامل على التراجع وابتلاع دوره وترك الحكم للحكومة".

وبدأ الطلاب ينصرفون عن التفكير فى المسائل والقضايا السياسية، وترك هذا فراغا لديهم، فبدأوا يملأون هذا الفراغ بالاهتمام بكرة القدم ومبارياتها، ليحتل الانتماء إلى هذا النادى أو ذاك، مكان الانتماء إلى هذا التنظيم السياسى أو ذاك.

وإذا كانت الحركة الطلابية قد راحت فى سبات عميق بعد أزمة مارس ٥٤، فإن الأحداث التى شهدتها مصر وهزيمة ٦٧، وما أعقبها من محاكمة لضباط الطيران وإصدار أحكام تدينه، فرصة فجرت طاقات الغضب المكتوم، فإذا بمظاهرات صاخبة تتفجر فى فبراير ١٩٦٨.

كانت هندسة القاهرة أقوى معقل لتفجر الطلاب، وإن سبقهم طلاب الحقوق، وخرج الطلاب فى مظاهرات لأول مرة منذ أربعة عشر عاما يسيرون فى شوارع القاهرة يهتفون هتافات بعضها عدائى ضد الدولة، وكان تحرك هندسة عين شمس أضخم بحكم وجود الكلية وسط منطقة سكانية وصعوبة محاصرتها وضربها من قبل قوات الأمن، على عكس طلاب جامعة القاهرة، الذين التحق بهم كذلك طلاب مدرسة السعيدية الثانوية (وائل عثمان، ص ٢٥).

كانت الأحداث فى حالة سيولة.. هتافات، ومنشورات، ومسيرات، ثم اعتصام بالجامعة، فذهاب إلى مجلس الأمة لنقل المطالب، وحمل منشور لطلاب هندسة القاهرة مطالب مثل (المرجع السابق، ص ٢٩):

١- الإفراج فورا عن جميع زملائنا المعتقلين.
٢- حرية الرأى والصحافة.
٣- مجلس حر يمارس الحياة النيابية الحقة السليمة.
٤- إبعاد المخابرات والمباحث عن الجامعات.
٥- إصدار قوانين الحريات والعمل بها.
٦- التحقيق الجدى فى حادث العمال فى حلوان.
٧- توضيح حقيقة المسألة فى قضية الطيران.

كان الواضح أن المسألة لم تقف عند حد الاحتجاج على الأحكام العسكرية فى محاكمة ضباط الطيران، وإنما كانت فرصة لتفجر رغبات محجور التعبير عنها.

ولم يكن من السهل – مثل مناسبات سابقة وأخرى لاحقة – أن يتهم الطلاب الثائرون بأنهم يتحركون من قبل قوى سياسية أخرى مناهضة للثورة، فقد كان الإخوان المسلمون فى السجون منذ عامين بعد حملة الدولة عليهم عام ١٩٦٥ وإعدام عدد من القيادات أبرزهم سيد قطب، وكان الشيوعيون قد عقدوا مصالحة مع النظام فخرجوا من السجون والمعتقلات وأصبحوا مشاركين فى قيادات النظام وخاصة فى أجهزة الإعلام

والثقافة والتنظيم السياسى القائم الاتحاد الاشتراكى. أما الأحزاب السياسية التقليدية، فلم يعد لها وجود.

لكن محمد لبيب شقير وزير التعليم العالى كان له رأى آخر أعلنه فى جلسة مجلس الوزراء، وفق رواية وزير العدل عصام حسونة (ص ١٨٢)، إذ قال: "لقد تحركت مظاهرات الطلبة عقب صدور الحكم (الخاص بضباط الطيران). الذين حركوها هم عناصر يمينية رجعية. تتبعنا زعماءهم وجدناهم ممن الجمعية الشرعية ومن الإخوان المسلمين. موقف الشرطة موقف عظيم".

والقارئ للكتب التى رجعنا إليها فى هذا الجزء لا يجد أبدا فى أى منها، ومؤلفوها – إذا استثنينا وائل عثمان، ليسوا من هذه الفئات، فضلا عن عشرات الأسماء التى وردت فيها، كلها على وجه التقريب كانت بعيدة عما يمكن وصفه بالعناصر اليمينية الرجعية !

وبدأ عصام حسونة يقرأ على المجلس تقرير النيابة العامة عن المظاهرات حيث ذكرت أنها بدأت أولا فى حلوان على يد العمال، وبعد ذلك بدأت تنتشر فى مواقع عدة (ص ١٨٤). وذكر التقرير – على عكس ما قال وزير التعليم العالى عن الشرطة – أن الشرطة قد أطلقت الأعيرة النارية لفض المظاهرات وقد سقط اثنان من القتلى، كما أصيب عدد من المتظاهرين والمارة من أعيرة نارية، ومن رجال الشرطة أصيب ٢٢ ضابطا، و ٦٥ شرطيا، و ٤٠ من الطلبة والأهالى. وأكد كذلك "إن هتافات المتظاهرين تجاوزت حدود قضية الطيران، وتناولت النظام ذاته".

وأثناء المناقشة اقترب عبد المجيد فريد سكرتير مجلس الوزراء وقدم لعبد الناصر المنشور الصادر من طلبة هندسة القاهرة، والمتضمن طلباتهم وقد كان خالد عبد الناصر ابن الرئيس بينهم، وعلق عبد الناصر بقوله: "يبدو أن حكم صدقى محمود – قائد الطيران فى حرب يونيو – ليس له أولوية لدى الطلبة، إنهم يطلبون حل الاتحاد الاشتراكى، وإطلاق الحريات، وإعادة تحقيق المسئولية عن النكسة" (المرجع السابق، ص ١٨٨).

كان محمد فريد خميس صاحب النساجون الشرقيون الآن، واحدا من المشاركين فى حركة فبراير ٦٨، نقل السلامونى (ص ١٣٩) حيث كان طالبا بهندسة القاهرة، قوله: "الناس فى مصر كانت تشكو من مشاكل التطبيق الاشتراكى، لكن منظمة الشباب حلت لنا الإشكال، قالت: إن فيه تناقض رئيسى بيننا وبين الاستعمار التقليدى والجديد، وتناقضات ثانوية بيننا وبين بعض (يقصد الطبقات فى مصر)، وأن علينا أن نهتم

بالتناقض الرئيسى أكثر..."، ومع هذا قبضت السلطة – بعدها بقليل – على من يهتمون بالتناقض الرئيسى، مجموعة أسموهم القوميين العرب، وأسموهم الماركسيين، وقبضوا عليهم داخل منظمة الشباب ! وكانت تلك هى الصدمة الأولى فقد كان خميس شاهدا على وطنية وثقافة من قبضوا عليهم بحجة أنهم معادون للنظام.

وتحدث خميس كذلك عن لقاء حضره حسين كامل بهاء الدين الذين كان أمينا لمنظمة الشباب، عقب هزيمة ٦٧، وحاول كثيرا أن يتحدث عن النكسة وضرورة مشاركة الناس فى إحداث التغيير المطلوب، لكن بهاء يبتسم ويسخر معلنا ظنه بأن فريد متأثر بحكاية زملائه فى كلية الهندسة الذين سبق اعتقالهم (السلامونى، ص ١٤٥).

كان الطلاب حقيقة يتحدثون بشكل علنى قبل إعلان أحكام الطيران " فى اجتماع كلية الآداب – مدرج ٧٨ – دخلت شمال فى النظام فى أفعاله التى أدت إلى النكسة، وفى ثرائهم أيضا، تكلمت عن الفيلات اللى ورا الميريلاند (لعلى صبرى، وابنتى عبد الناصر)، ساعتها كان كل الشهداء اللى ماتوا فى ٥٦ وفى ١٩٦٧ أمام عينيا.. واللى موتتهم للثورة كمان فى السجون والمعتقلات برضه كانوا قدام عينى" (المرجع السابق، ص ١٤١).

ومع ذلك فلم يرد النظام مع الأسف أن يعترف بحقيقة دوافع الطلاب، وأصر على الربط بينها وبين دوافع أخرى، خطب عبد الناصر فى حلوان فى ١٩٦٨: "إحنا نعرف حتى فى الماضى يمكن العمال ضللوا بواسطة الرجعية، والطلبة أيضا ضللوا بواسطة الرجعية.. أنا بقول إن العملية بدأت عملية تلقائية هنا فى حلوان (على أيدى العمال)، وبدأت عملية تلقائية فى الجامعة، لكن بعد كده العملية ما أصبحتش عملية تلقائية: أنا برضه باأقول لإخواننا الطلبة فى الجامعة: قبل ما تنقاد وراء أى شعار شوف مين اللى بيردد هذا الشعار، ما كل واحد ليه أوضاع طبقية، طبعا فيه ناس اتاخدت أملاكهم، وفيه ناس اتخدت أراضيهم، وفيه ناس اتأممت مصانعهم، ودول أولادهم موجودين فى أوساطنا"، ثم قال: "الرجعية اتحركت ازاى ؟ حاولوا استغلال مظاهرات الطلبة ورفعوا شعارات" (المرجع السابق، ص ١٧٩).

ونقل محمد عبد السلام (ص ١٢٣)، الذى كان النائب العام بعض هتافات الطلاب فى مظاهرات ٢٥و٢٦و٢٧ فبراير التى اشترك فيها "آلاف" كما يقول: "وديتوا فين فلوسنا لما اليهود تدوسنا". "هيكل هيكل يا كداب بطل كدب يا نصاب". "البلد دى بلدنا واللى

ماتوا أولادنا". "لا انتهازية ولا رجعية يا جمال الشعب ساخط على الأحكـــام". "تسـقط دولة العسكريين". "تسقط دولة المخابرات"...إلخ

وانتقلت العدوى إلى جامعة الإسكندرية، وصدر القرار بإغلاق الجامعات (المرجـــع السابق، ص ١٢٦). وفى يوم ٢٦ فبراير قام طلبة الجامعة بمظاهرات فى أنحاء مختلفة من مدينة الإسكندرية وردد المتظاهرون: "شعراوى – شعراوى جمعة وزير الداخلية – يا سفاح، لم كلابك يا شعراوى" – صوت الطلبة صوت الشعب – يا ليتى (أخـــو عبـد الناصر) قول لأخوك اعدمهم يريحوك – شعراوى يا جبان راحوا فين شهداء حلـوان – تسقط دولة المخابرات – قفلتم الجامعة ليه هم الطلبة عملوا إيه.. إلخ

وتوالى صدور المنشورات، فمن ذلك ما يشير إليه عبد السلام (ص ١٢٨) أنه ضبط فى يوم ٢٩ فبراير (المحضر رقم ١٦٤ /١٩٦٨ حصر أمن دولة) منشور حرره طلبـة المعاهد العليا حقوق "البيان الأول" خاطب جماهير الشعب بقوله أن القائمين على الحكـم فيهم كثير من الوصوليين والانتهازيين وأن الأنظمة السياسية فى الدولة فســدت وأنـه يجب على الجماهير رفع الأصوات الثائرة بناء جـــهاز سياســى ديموقراطـــى قـــوى، والمطالبة بالحرية والجدية فى التطبيق الاشتراكى وتطهير الثورة من النفعيين.

ومن طريف ما ذكره محمد عبد السلام أن الرئيس عبد الناصر تساءل فـــى إحـدى جلسات مجلس الوزراء عن الروح التى سادت هذه المظاهرات، وعن الـــهتافات التـــى رددت فيها، فسارع شعراوى جمعة إلى القول أن المظاهرات كانت تســـودها الـــروح الموالية للحكومة، وأن الهتافات كانت تسبح بحمد رئيس الجمهورية ووزرائـــه ونظـــام الحكم. ولم يتمالك عصام حسونة، وزير العدل نفسه إزاء هذا التبجح فتساءل: إلى متـــى يغرر الوزراء برئيس الجمهورية ويخدعونه عن الواقع، وقال أن المصلحـــة تقتضـــى مصارحته بحقيقة ما حصل، وتلا مذكرة كان النائب العام قد حررها بناء علـــى طلبـــه نماذج من الهتافات التى رددت. وبدا الامتقاع على وجه وزير الداخلية، وما حدث بعـد ذلك هو إعفاء وزير العدل من منصبه فى أول تعديل وزارى وحلول محمد أبو نصـــير محله (المرجع السابق، ص ١٢٩)، صاحب ما عرف بمذبحة رجال القضاء !

وكان من أثر ذلك صدور ما عرف ببيان ٣٠ مارس ليمتص موجة الغضـــب التـــى ثارت، وصفه عبد الناصر بأنه " برنامج للتغيير يستجيب للآمال العريضة التى حركـت جماهير شعبنا إلى وقفتها الخالدة يومى ٩و١٠ يونيو" ! وتفسير الأمر واضح، فما حدث

فى يونيو هو التفويض الكامل لعبد الناصر، أما ما حدث فى فبراير فهو اعتراض ومطالبة، وهذا منطق غريب على العقلية العسكرية.

كان الغريب فى هذا هو عدم الإشارة إلى أن البيان هو استجابة للغضبة الطلابية والشعبية فى فبراير ٦٨، وهو الأمر الحقيقى، ويظهر البيان – رغم أنه لم يكن فيما بعد ذا أثر على مسيرة النظام وتغيير أساليبه – وكأن لا صلة له بحركة الطلاب.

وإذا كان الأمر قد مال إلى السكون بعد ذلك، إلا أن شهر نوفمبر من العام نفسه ما لبث أن شهد أحداثا طلابية أخرى، حيث خرج طلاب المعهد الدينى بالمنصورة يوم ٦٨/١١/٢١ فى مظاهرة لم تكن سياسية، فقد كانت مطالبهم خاصة بالدراسة والعمل، وكانت هذه المظاهرات احتجاجا على القرارات التى أعلنها د٠محمد حلمى مراد قصد بها إلغاء تلك التيسيرات المخجلة التى شابت التعليم فى سنوات سابقة والتى أشرنا إليها فى فصل سابق، وتعود الطلاب على مثل هذه التيسيرات ولم يرغبوا فى أن ينتقلوا إلى وضع جدى يدقق ويسعى إلى الحفاظ على جودة التعليم.ومن الغريب أن قرارات حلمى مراد كانت خاصة بالتعليم العام، وليس بالمعاهد الأزهرية، لكن الطلاب توقعوا – فيما يبدو – أن الأزهر – كالعادة – لابد وأن يقتفى أثر وزارة التربية ويفعل ما فعلته٠

لم يفكر أحد فى سرعة الذهاب إلى الطلاب ومحاورتهم، حيث كانوا بالفعل على غير صواب، لكن قوات الأمن تصدت لهم بقسوة وعنف (وائل عثمان، ص ٤١) حتى لقد قتل ثلاثة طلاب وفلاح، فكان أن استشاطت المدينة غضبا وازداد اشتعال المظاهرات مطالبة بسقوط وزير الداخلية (السلامونى، ص ٢٥٧).

وانتقل الخبر إلى طلاب جامعة الإسكندرية من أبناء المنصورة فكان أن انتقلت المظاهرات إلى هذه الجامعة، وهذه المرة لم تكن الحركة قاصرة على الطلاب وحدهم إذ سرعان ما انتشرت لتشمل جماهير عديدة .

وعقد الطلاب مؤتمرا فى كلية الصيدلة بالإسكندرية، وحددوا مطالبهم الآتية (الطلبة والسياسة، ص ١٨٧):

١- تحديد من هم المسئول الحقيقيون عن كارثة الطيران.

٢- بناء تنظيم سياسى فعال وإعادة النظر فى تنظيمات الشباب.

٣- معاقبة المسئول عن أحداث حلوان.

٤- إطلاق حرية الصحافة والنقد.

٥- تنحية الليثى عبد الناصر(حيث كان مسئول الاتحاد الاشتراكى بالإسكندرية)

٦- إلغاء التفرغ السياسى

٧- خروج التوصيات من الجامعة للرئاسة رأسا.

٨- وقف تدخل المباحث فى حرية الجماهير ومراقبة الأفراد

وواضح أن معظمها هى نفس المطالب التى ترددت فى انتفاضة فبراير، مما يبين أن شيئا من التغيير لم يحدث، على الرغم مما جاء ببيان ٣٠ مارس.

ويعطينا "أحمد كامل" صورة عن الأحداث فى مذكراته بمجلة المصور (١٩٩٠/٤/٢٠) فكتب قائلا:

"وذهبت إلى الجامعة.. كانت تحت حصار بوليسى مكثف.. لم أكن بعد وجها مألوفا كمحافظ، ولذلك وجدت إلى جوارى ضابط شرطة يطلق بندقية رش فى اتجاه الطلاب المعتصمين، خطفت البندقية من يده وكادت تنشب معركة جانبية لولا أن رآنى... مدير مباحث الإسكندرية آنذاك ووزير الداخلية بعد ذلك، قلت له: اخرج هذا الضابط بعيدا من هنا وأحضر عاطف الشاطر – من زعماء الطلبة – من السجن فورا. جاءنى... بعاطف الشاطر، وهو فى نوبة بكاء حادة، قال: ضربونى يا أفندم. قلت له: كن رجلا. ادخل إلى الجامعة الآن واجمع زملاءك فى القاعة الكبيرة وسوف أدخل وراءك لنجلس ونناقش جميعا... جلست فى مواجهة الطلاب الغاضبين وقد أحضروا طالبا ينزف من طلقات بندقية، ثم قال أحدهم بصوت محرض وهو يشير إلى زميله: انظر ماذا تفعلون. أى تفاهم يمكن أن يكون بيننا. قلت " أنا لا أعرف شيئا، ووزير الداخلية هو الذى أعطى تعليماته لمسئولى الأمن بهذا الخصوص، وهو قرار خاطئ تماما. واستمر الحوار المنفعل، بينما مسئولو الأمن خارج حرم الجامعة فى حالة ترقب وقلق. وهكذا اتصلوا بوزير الداخلية، واتصلوا بمكتب الرئيس، وقالوا: إن المحافظ دخل مبنى الجامعة، ونحن نخشى أن يفتك به الطلاب الغاضبون، ماذا نفعل ؟ هل نقتحم الجامعة لإنقاذه ؟ ونقل سامى شرف على الفور الموقف إلى الرئيس عبد الناصر، وكان رده: لا اقتحام. اتركوه يتصرف وحده. لم يكن ممكنا أن تجرى المناقشة مع آلاف الحناجر الغاضبة، وذلك اقترحت عليهم أن يشكلوا لجنة للحوار".

وكان يوم الإثنين ٢٥ نوفمبر يوما داميا حقا، فقد كانت الحصيلة حتى ذلك الوقت أن لقى ١٦ شخصا مصرعهم (٣ طلاب، ١٢ من الأهالى، وتلميذ عمره ١٢ عاما سقط تحت أقدام المتظاهرين، وأبلغ عن وصول ١٦٧ مصابا من الأهالى إلى المستشفيات، وأصيب ٢٤٧ من رجال الشرطة (١٩ ضابطا، و٢٢٨ جنديا)، وحطم ٥٠ أوتوبيس

نقل عام، ٢٧٠ لوح زجاج ترام، ١١٦ إشارة مرور، و٢٩ كشك مرور، وزجاج ١١ محلا تجاريا، منها جمعية استهلاكية نهبت كل محتوياتها.٠٠ وتلفيات وأوجه تخريب أخرى (الطلبة والسياسة، ص ١٩٧).

وقد نشر السلامونى شهادة خطيرة للغاية للواء مصطفى الحناوى الذى كان قائدا للطيران عقب هزيمة يونيو ٦٧ حتى يونيو ١٩٦٩ لا نملك تكذيبها ونشعر بفزع كبير عند محاولة تصديقها، ولا نملك وسائل التحقق منها، ونكتفى بنقلها (السلامونى، ص ٢٨١):

"كانت المظاهرات فى الإسكندرية على قدم وساق فى نوفمبر ١٩٦٨، وكنت أنا فى مقر قيادة القوات الجوية أشتغل عادى، بامضى أوراق مهمة، رن جرس التليفون، وكان على الخط الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة... قال محمد فوزى: اللواء المراسى فى اسكندرية طلع بالقوات بتاعته عشان يفرق مظاهرات الطلبة ماقدرش، أنا بديك أمر إزاك تفرق المظاهرات دى بضرب النار من طائرات الهليوكبتر... دى أوامر السيد الرئيس جمال عبد الناصر.. السيد الرئيس بيقول إن مظاهرات الطلبة الغرض منها إسقاطه.. ويطلب منا مساندته " !

وتصرف الحناوى بطريقة يظهر فيها وكأنه ينفذ الأمر لكنه فى الوقت نفسه لم يحمل الطائرات التى حلقت ذخيرة.

وللتأكيد طلب السلامونى شهادة آخرين، وكان منهم اللواء طيار د٠ جبر على جبر، وكان ضمن قيادة الطيران بين ٦٨ و١٩٧٤، واللواء نبيل كامل، قائد فرقة الهليوكبتر بالقوات الجوية من تاريخ الواقعة وحتى إحالته للتقاعد، وأقرا بصحة الواقعة (المرجع السابق، ص ٢٨٨).

وتجمعت كثير من القوى والأجهزة الرسمية لتشن هجوما عنيفا على انتفاضة الطلاب بعد أن هدأت، وعلى مدى أسبوعين شنت الصحف الرسمية حملة للقضاء على أى قدر من التأييد تتمتع به الانتفاضة فى البلاد ككل، وقدمت الصحف الانتفاضة على أنها تخريب من فعل العملاء المحرضين الذين تحركهم قوى الثورة المضادة والتدخلات الأجنبية التى تهدف إلى القضاء على استقرار الجبهة الداخلية فى وقت الحرب (الطلبة والسياسة، ص ٢٠٢).

وهذا هو النهج المتكرر منذ أيام الاحتلال البريطانى، مهما اختلفت نوعية السلطة القائمة: اتهام أى انتفاضة شعبية بأقبح التهم، وكأن جماهير الناس دائما راضون

ومؤيدون وسعداء بالوضع القائم... فقط، أيدى المخربين وتحريضاتهم، وإن دل هذا النهج على شئ فإنما يدل على عدم ثقة واضحة فى إمكان أن ينهض الناس أو فريق منهم ليظهروا غضبهم عن وضع قائم، ولا يواجه أبدا بالحوار والمناقشة، وإنما " بالضرب فى المليان " !

أساتذة الجامعات:

كان أعضاء جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية أول هيئة تعلن تأييدها لقيام الثورة بعد ساعات، مما جعل قادة الثورة يشعرون بقدر من الامتنان لهذا الموقف الشجاع، خاصة وأن الملك فاروق كان لا يزال ملكا للبلاد، ولذلك كان عبد الناصر حريصا على الالتقاء بهيئة تدريس هذه الجامعة عندما كان يلقى خطابه السنوى فى السادس والعشرين من يوليو فى أوائل سنوات الثورة الأولى.

وبفعل قانون التطهير الذى صدر فى الشهور الأولى من الثورة، ذكر د. عبد المنعم الشرقاوى (روزاليوسف فى ١٩٧٧/٦/٢٠) أنه فى ديسمبر ١٩٥٢، فصل ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة بقرار من مجلس الوزراء تنفيذا لقانون التطهير، كما حدث ما يماثل هذا فى الجامعتين الأخريين.

وكان الفصل يتم بناء على شكوى تقدم للجنة التطهير التى كانت تصدر قرارها بعد تحقيق وسماع أقوال عضو هيئة التدريس فيما هو منسوب إليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه، ثم تقدم تقريرها بأسباب الفصل لوزير التربية والتعليم – كان هو إسماعيل القبانى – وكان قرار الفصل لا يصدر من مجلس الوزراء لا يصدر إلا إذا اقتنع بالأسباب الواردة فى تقرير لجنة التطهير، وكانت قرارات المجلس تنشر فى الصحف وفى الجريدة الرسمية.

هى إذن إجراءات قانونية تسير فى طريق لا غبار عليه...

لكن يبدو أن الموقف الذى اتخذته جموع متعددة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أثناء أزمة مارس بالمطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته قد ترك جرحا داخل قائد الثورة.صحيح أن الثورة استعانت بكثير منهم كوزراء، وأعضاء فى تنظيماتها السياسية وهيئاتها الفنية المختلفة، لكن دائرة الاختيار انحصرت كما هو معروف من خلال ما عرف بأزمة الثقة مع المثقفين، ومشكلة أهل الثقة وأهل الخبرة، فى نفر سابر النظام، بل وكثيرا ما كنا نرى من يظهرون ملكيين أكثر من الملك.

والغريب أن حركة المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته بدأت أيضا في جامعة الإسكندرية، فقد اجتمعت هيئة التدريس بالجامعة يوم ٢٧ مارس وأصدرت بيانا طالبت فيه بإلغاء الأحكام العرفية وكل ما اتخذ من تدابير وإجراءات استثنائية فورا وحل مجلس قيادة الثورة " منذ اليوم"، وتركيز السلطة لحين اجتماع الجمعية التأسيسية (كانت قد اقترحت ضمن قرارات مارس) فى يد وزارة مدنية تتحمل المسئولية أمام الشعب بالاشتراك مع رئيس الجمهورية (عبد الناصر وأزمة مارس، ص ١٩٦).

وفى اليوم التالى، ٢٨ مارس، اجتمع مجلس إدارة جمعية هيئة التدريس بجامعتى القاهرة وإبراهيم بمعهد التربية للمعلمين، واتخذ قرارات بإلغاء الأحكام العرفية فورا وإطلاق الحريات فورا، وعودة الحياة الدستورية.

وكتب لويس عوض فى جريدة الثورة، الجمهورية، فى ٢١ مارس ١٩٥٤ دون أن يوجه اتهامات حادة بطبيعة الموقع الذى يكتب فيه، لكن مؤدى ما كتبه هو نفسه ما كان ينادى به كثيرون من المثقفين وأساتذة الجامعات أثناء الأزمة، فهو يقول فى هذا المقال الذى عنونه بـ (دستور الشعب): "... ولم يعد الحكم للقوة حقا مصدر السلطات.. هى التى تختار النواب والوزراء وهيئة الحكم كلها، ولم يعد الحكم للقوة، ولا للظفر والغاب، ولكن لمن يفوز فى حومة الانتخابات.."، وكتب أيضا فى المقال نفسه تعليقا على ما اتخذ من قرارات: "إن رفع الرقابة عن الصحف خطوة كبيرة، يجب أن يتلوها إلغاء الأحكام العرفية وإطلاق سراح المعتقلين".

ثم شهدت الجامعات ما عرف بمذبحة الجامعات فى سبتمبر من عام ١٩٥٤، بفصل عشرات من خيرة الأساتذة (أحمد حسن عبيد، ص ٢٦٢)، ويكفى الإشارة إلى أن منهم لويس عوض، وعبد العظيم أنيس، ومحمود أمين العالم.٠

كان السبيل مختلفا تماما عما حدث أثناء حركة التطهير فى ديسمبر ١٩٥٢,٠

فلقد صدر قرار الفصل من مجلس قيادة الثورة، وصدر مفاجأة للجميع، ومنه نشره فى الصحف، وأبلغ القرار للأساتذة بخطابات سلمها إليهم ساع من الكلية طاف عليهم فى منازلهم مساء الخميس ٢٣ من سبتمبر ١٩٥٤ (عبد المنعم الشرقاوى، فى روزاليوسف، فى ١٩٧٧/٦/٢٠).

ولما طلب مجلس الدولة فى عام ١٩٥٦ بيانا من الجامعة عن أسباب الفصل بمناسبة القضايا التى رفعها الأساتذة المفصولين مطالبين بالتعويض عن فصلهم، أجابت الجامعة بأن ليس لديها أية معلومات عن هذه الأسباب، وليس فى ملفات هؤلاء الأساتذة ما يشير

إلى شئ فى ذلك المجال.وقد ثبت ذلك فى أحكام مجلس الدولة، ورفضت الطعون على أساس أن الفصل "من أعمال السيادة".

ومن الصعب على النفس حقا أن نقارن بين هذا الموقف وبين ما كان يحدث قبل الثورة، وفى عهد إسماعيل صدقى المعروف باستبداده، فقد أصدر وزير المعارف قرارا سنة ١٩٣٣ بنقل طه حسين إلى وزارة المعارف، وكانت الجامعة تابعة للمعارف، تظاهر الطلاب وأضربوا، وقدم أحمد لطفى السيد استقالته كمدير للجامعة، واستمرت الجولة داخل مجلس النواب المكون أساسا من حزبى الشعب والاتحاد بناء على انتخابات صدقى المزورة، وفى النهاية صدر قرار الفصل.

وعندما سقطت وزارة صدقى، وعاد لطفى السيد مديرا للجامعة اشترط تغيير القانون بحيث لا يسمح بنقل أعضاء هيئة التدريس إلا بعد موافقة مجلس الجامعة (حسان محمد، ص ١١٥).

وما كان الطلاب يستطيعون فى فترتنا أن ينتفضوا من أجل أستاذ تم فصله، لا مجرد نقل، وما كان لمدير جامعة أن يستقيل من أجل هذا أيضا لأن قوة الردع كانت جاهزة باستمرار !

وقد حاول بعض المفصولين أن يستجيبوا لطلب الحكومة العراقية التعاقد معهم للعمل بالتعليم العالى العراق، إلا أن مصر رفضت ذلك كما ذكر ذلك بعض هؤلاء فى تحقيق صحفى (روزاليوسف، ١٩٧٥/٢/١٧).

والحق أن قرار الفصل كان ذا أثر بعيد المدى على مستقبل الجامعة فى مصر...

فلقد خسرت مصر بعض طاقاتها العلمية والفكرية، استغرقت سنوات طويلة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، صحيح أن بعضهم استطاع أن يواصل عطاءه بصورة أو بأخرى، لكن المشكلة فيما رسبه هذا من وضع حجر أساس لمقولة ينطبق عليها الوصف الشائع: كلمة حق أريد بها باطل، أما هذه المقولة فهى "التزام الجامعة" فماذا يعنى هذا الالتزام ؟ للوهلة الأولى تكون الإجابة بمتطلبات واحتياجات المجتمع ومشكلاته، وهنا تبرز سوأة كل نظام شمولى، إذ سرعان ما يختزل المجتمع كله فى " الدولة "، ثم تختزل الدولة فى مجموعة حاكمة، ثم يختزل الأمر فى المجموعة الحاكمة فى فرد واحد، لا يمكن أن يتسع وقته وطاقته لمتابعة كطل صغيرة وكبيرة، وهنا تكون الفرصة التى أشرنا إليها مرارا، لمديرى المكاتب والمعاونين والسكرتارية، أن يكونوا هم المسيطرون الحقيقيون !

ومن أخطر القوانين التى صدرت، القانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٤، والذى أعطى لمجلس الوزراء، وعندما نقول مجلس الوزراء فى هذه الفترة، أى زعيم الثورة نفسها، سلطة عدم الأخذ برأى المجلس الأعلى للجامعات والمجالس الجامعية، حيث نص على ما يلى فى مادته الأولى: "استثناء من أحكام المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعات المصرية، يجوز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون إصدار القوانين والقرارات المشار إليها فى هذه المادة دون أخذ رأى مجالس الجامعات أو موافقة المجلس الأعلى للجامعات" !!

ومن هنا كان من الطبيعى أن يؤدى هذا إلى أن يترجم الالتزام بالمسايرة والتبرير والتسويغ وقبول الأمر الواقع، وإزاء هذا اتسعت دائرة الصامتين ليشكلوا الأغلبية.

ولقد اتضح هذا جليًا أثناء الانتفاضة الطلابية الأولى فى فبراير، والثانية فى نوفمبر عام ١٩٦٨، فماذا كان موقف أعضاء هيئة التدريس (حسان محمد، ص ١٠١)؟

انقسم هؤلاء إلى ثلاث مجموعات:

- الأغلبية الصامتة التى آثرت البقاء فى بيوتها أو إغلاق باب مكاتبها.
- وفريق من قيادة طليعة الاشتراكيين حاولوا خلال الحوار مع الطلاب تغيير اتجاهاتهم، فاتهمهم عدد من الطلاب " بالعمالة " للسلطة ففضلوا الانسحاب.
- وقليل من الأساتذة المخلصين الشجعان الذين تحملوا تزويد المعتصمين بما يسد رمقهم أثناء اعتصام استمر أربعة أيام، مع تقديم المشورة والنصح بقدر استطاعتهم.

ولقد سبق أن أشرنا إلى فقرات عدة من كتاب هيكل الشهير عن (أزمة المثقفين)، إذ لا شك أن المعنى بالمثقفين فى أغلب الأحوال هم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والذين نجد أن هيكل قد ظلمهم كثيرا، فهم لم يعزلوا أنفسهم بعد الثورة، ولم يقفوا منها موقفا سلبيا، فكما سبق أن أشار إلى ذلك هو أن الطلائع الشابة ومعها الجماهير المؤيدة استطاعت أن تعزل المثقفين، وأن تبعدهم عن اتخاذ القرار، لأنها وجدت منهم الهمس أو بوادر المعارضة، وهذا أمر يتنافى والطبيعة العسكرية التى لا تستطيع أن تتحمل المعارضة أو تتقبل ما يخالف أوامرها، فلقد طبعت على إصدار الأوامر والعمل على تنفيذها دون أدنى معارضة (محمد سكران، ص ١٥٣).

ويقتضينا الأمر أن نتوقف أمام بعض الحالات التى مورس معها قهر واستبداد...

كان الدكتور رشوان فهمى، عند قيام الثورة مدرسا بكلية الطب بجامعة الإسكندرية، وكان هو وراء أول برقية تأييد تصل الثورة، وظل مؤيدا للثورة طوال الخمسينيات فى كل خطواتها، ثم بدأ الأمر يختلف فى الستينيات حيث بدأ يعلن انتقاداته لسياسة الثورة، وكانت الواقعة البارزة، تعليقه على ما سبق أن صرح به عبد الناصر من أن المصريين هم الذين يديرون قناة السويس، التى حققت كفاءة ونجاحا منقطعى النظير، لكن قصر العينى استمر الحال فيه سيئا (سامى جوهر، ص ٢٣٢).

كان تعليق أستاذ الطب الشهير أن الذين يهاجمون قصر العينى وإدارته ويقارنونه بنجاح قناة السويس قد أخطأوا المقارنة لأنهم لو أعطوا إمكانيات قناة السويس لقصر العينى وأعطوا إمكانيات قصر العينى لقناة السويس، لأصبح قصر العينى مستشفى عالميا ولأغلقت قناة السويس !!

وقال حسن إبراهيم، أحد قادة الثورة أنه كان على علاقة طيبة برشوان ووجد فيه الشخص الوطنى سليم الوطنية، الصريح إلى أبعد حدود الصراحة، محبوب من الجميع، ورشحه أمينا للاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٤ بالإسكندرية، لكن عبد الناصر رفض ذلك (المرجع السابق، ص ٢٣٣). وذكر حسن إبراهيم وقائع أخرى تظهر رفض عبد الناصر لأستاذ الطب، ويسجل عدم درايته بالسبب وراء هذه الكراهية والرفض، ولكنه إذا عاد إلى ما اتخذته أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية من قرارات إبان أزمة مارس، لعرف السبب !

وفى سنة ١٩٦٥ كان هناك اتجاه فى اجتماع عقده عبد الناصر ضد ترشيح رشوان نقيبا للأطباء، لكن الرجل أصر على ترشيح نفسه، ونجح للمرة الثالثة، وكان لابد لهذا أن يضايق عبد الناصر، لكنه لم يفعل إزاءه شيئا.

وأثناء احتفالات العيد الرابع عشر فى ٢٣ يوليو ١٩٦٦ ألقى رشوان خطابا خطيرا، من المؤكد أنه نقل لعبد الناصر، وجاء فى هذا الخطاب الذى امتلأ غمزا ولمزا فى النظام القائم (المرجع السابق، ص ٢٣٤):

"نحن نؤمن أنه من الواجب على كل مواطن أن يتقدم ليأخذ مكانه فى صفوف العمل الإيجابى، فهذا الوطن ملك لكل فرد، والثورة ملك لجميع الشعب، ومن واجبنا نحن الذين هيأت لهم الظروف العلم والمعرفة أن نتقدم للقيادات الفكرية.. فثورتنا علمية.. والبلد فى حاجة لكل فكر ثورى متعلم ينير طريق الثورة بعلمه وثوريته ومعرفته... إن الشعوب قد تخدع إلى حين، ولكن لا يمكن خداع الشعوب بصفة الدوام، والشعوب لا

يمكن أن تخضع للظلم بصفة دائمة أيضا.٠وإن الشعب إذا سالم مغلوبا على أمره إلى حين، فلن يستسلم للظلم أبدا بصفة دائمة.٠فكلما ازداد ظلم الحاكم قربت نهاية حكمه...".

وتم التربص بالرجل، حتى قال قولته الخاصة بقصر العينى، فكان فصله من الاتحاد الاشتراكى، وهذا الفصل من شأنه أن يسقط عضويته فى نقابة الأطباء، بقرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٦، وتم ذلك يوم ٢١ أغسطس.

ولأن أستاذا آخر بطب القاهرة هو عثمان وهبى كان حاضرا كلمة رشوان، وصفق لما قال، بل دعا الحاضرين أن يصفقوا، نالته العاصفة المدمرة، فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٦ لسنة ١٩٦٦ فى اليوم نفسه بفصل رشوان من جامعة الإسكندرية، وفصلَ عثمان من جامعة القاهرة.

وأصدر مجلس نقابة الأطباء قرارا بفصل رشوان استجابة لإرادة القيادة السياسية فى الثالث والعشرين من الشهر نفسه، وكان قد صدر قرار يوم فصله من الجامعة بفرض الحراسة عليه وأفراد أسرته، والشئ نفسه بالنسبة لعثمان وهبى (المرجع السابق، ص ٢٣٦).

ولنا أن نتخيل كم كانت هى المعاناة المعيشية التى عاشها الرجل بعد ذلك.

أما الحالة الثانية فهى الخاصة بالدكتور عبد المنعم الشرقاوى الذى كان أستاذا بكلية الحقوق بجامعة القاهرة والذى كان من حسن حظه أن تبنت قضيته جريدة الأهرام، أو إن شئنا الدقة محمد حسنين هيكل... ففى العدد الصادر من الأهرام فى ٨ يناير ١٩٦٨ نجد عناوين مثل: (الكشف عن وقائع تعذيب الدكتور الشرقاوى – ما هو السبب وراء الإنكار أمام النيابة، ثم الاعتراف المفاجئ بعد ذلك ؟ –شهادة وكيل النيابة وجندى للحراسة كشفت للمحكمة أدلة التعذيب – لماذا يعترف الدكتور الشرقاوى على أهله وأصدقائه وزملائه ؟ علامات استفهام كثيرة: لماذا ينحرف جهاز المخابرات؟).

وقد جاء بهذا التحقيق أن قضية الدكتور عبد المنعم الشرقاوى قد نظرت أمام محكمة عسكرية مركزية ذات اختصاص عال يرأسها المقدم الجوى عبد الفتاح السيد الدملطى، وأن الحكم بالبراءة قد صدر فى ٢٦ ديسمبر، وأفرج عن الدكتور عبد المنعم الشوقاوى ظهر اليوم التالى.

ونشر الشرقاوى فى روزاليوسف (١٩٧٧/٧/٤) يقول أنه اتهم فى مايو ١٩٦٧ بأنه متآمر لقلب نظام الحكم بالقوة " وأصارحك القول.٠لقد اعترفت بالمؤامرة المزعومة

بعد التعذيب. فضلت الإعدام – عقوبة الاعتراف بالمؤامرة – على التعذيب، وعند المحاكمة أغفلت تهمة التآمر على قلب نظام الحكم بالقوة واقتصرت التهمة على أننى أعارض الاشتراكية والحراسات وحرب اليمن " !!

وفى يوم ٩ يناير ١٩٦٨ نشرت الأهرام خبرا على صفحتها الأولى بأن السيد حسين الشافعى رئيس محكمة الثورة (وقتئذ) أحال إلى رئيس مكتب التحقيق والإدعاء المذكورة التى كان رئيس المحكمة قد تلقاها عن وقائع تعذيب الدكتور الشرقاوى لتحقيقها.

وكشف الأهرام لمثل هذه القضية يثير تساؤلا: وهل كانت هى الوحيدة التى يحدث فيها ما حدث ؟ الإجابة بالنفى، فكم من عشرات الوقائع المماثلة التى لم تصادف حسن الحظ الذى صادفته هذه المرة، بإثارة الأهرام لها، فأحيانا ما كانت إثارة مثل هذه القضية يأتى فى سياق صراع القوى القائمة، عندما يريد هيكل أن يضرب إحداها، فيسعى إلى أن يعريها أمام الرأى العام ويحرجها وهو ضامن أنه بعيد عن التهديد بحكم صلته المعروفة بعبد الناصر. وفضلا عن ذلك فلا ننسى علاقة الأخوة بين عبد المنعم الشرقاوى والكاتب الشهير فى ذلك الوقت عبد الرحمن الشرقاوى.

ومن هنا تأتى أهمية المقال الذى نشره جمال العطيفى فى التاسع من يناير ١٩٦٨ على صفحات الأهرام نفسه، حذفت منه بعض السطور، ونشره كاملا فى كتابه (ص ٣٨٦، دار حول خطورة قانون الأحكام العسكرية الذى تمت فى ظلاله محاكمة هذا الأستاذ الجامعى الكبير، أستاذ القانون، ظلما، وكان من السطور المحذوفة: "... والجماهير التى جزعت مما يمكن أن يصيب أى فرد منها نتيجة انحراف أى جهاز لا يخضع لرقابتها الشعبية، تدرك فى نفس الوقت بغريزتها وفطنتها ووعيها، أنه ما لم يجر هذا الحساب وفقا للقانون والعدل، فإننا سنظل ندور فى حلقة مفرغة لا تنتهى بنا أبدا.. ولذلك فإنها وهى تريد أن تضع حدا للأساليب المعيبة التى قد يكون بعض العاملين فى أجهزة الأمن قد لجأ إليها أو أمر باتخاذها تترفع عن أن يكون اتباع نفس الأساليب هو سبيلها للجزاء، وهى لا تريد أن تضن بالعدل على أولئك الذين ضنوا به على كل من وقف فى وجه أطماعهم وضنوا به على كل من هيأ لهم الوهم المريض أن تعذيبهم لهم ينجح فى الكشف عن الحقيقة التى عجزت مقدرتهم عن أن توصلهم إليها".

الشفافيـــة والحرية الأكاديمية:

يعتمد التعليم فى أى مجتمع من المجتمعات، بل ويعتمد تقدم المجتمع بصفة عامـــة، على مقدار ما يحققه البحث العلمى من درجات ومستويات تقـــدم. وإذا قلنـــا "البحـــث العلمى" قفزت إلى أذهاننا فى التو واللحظة "المعلومات"، وإذا قلنا المعلومات قفزت إلـــى أذهاننا أيضا على الفور الأرقام والإحصاءات، ولا نظن أننا بحاجة إلى أن نعدد نمـــاذج من البحث العلمى يستحيل أن تتـــم إلا فـــى ضـــوء توافـــر المعلومـــات الإحصائيـــة اللازمة لها.

لكن النزعة العسكرية الحاكمة، المشغولة دائما بالهاجس الأمنى تصـــورت أن كـــل الأرقام لابد وأن يسمح بالاطلاع عليها بحذر شديد وكأن المسألة تدخل فى باب أرقـــام وإحصاءات خاصة بالقوات المسلحة، خاصة وقد أصبح مفهوم الأمن القومـــى واســـعا ليشمل كل ما يتصل بمقومات القوة المجتمعية العامة، وبالتـــالى تصبـــح الإحصـــاءات الخاصة بالتعليم والزراعة والصناعة والتجارة والمال "أسرارا" تحتاج إلـــى إحاطتـــها بسياج من العوائق والمحظورات.

ومنذ سنوات طويلة وبمصر جهاز عرف باسم "مصلحـــة الإحصـــاء" كـــان ينشـــر إحصاءات مختلفة ويتيحها لكل من يريد الاستفادة والاطلاع عليها.

وإذا كان من مهمات القوات المسلحة أن يكون بها ما يختص بالتعبئة العامـــة، فـــهذا يكون وقت الحرب أو التهديد بها، وهو بطبيعة الحال لابد أن تكون له قوانينـــه التـــى تحفظ له السرية وعدم الذيوع.

ومع ذلك فقد ضمت مصلحة الإحصاء إلى إدارة التعبئة العامة فى مصلحة واحـــدة أصبحت تسمى "مصلحة التعبئة العامة والإحصاء"، والتى أصبحت بعد ذلـــك "الجـــهاز المركزى للتعبئة والإحصاء".

وأصبحت الأرقام من حق جهة واحدة تملك وحدها أن تجمعها أو تنشرها، ولم يعـــد من الجائز لأية وزارة أو هيئة أو جهة أو أى فرد فى الحكومة أو فى القطاع العـــام أو القطاع الخاص إجراء أى إحصاءات أو تعدادات أو استفتاءات ليست ضمـــن برنـــامج الجهاز المركزى أو نشرها إلا بموافقته، حتى ولو كانت هذه المعلومـــات أو البيانـــات بعيدة كل البعد عن مصالح الدولة العليا أو أمنها أو متطلبات المجهود الحربى (جمـــال العطيفى، ص ٦١١).

وزاد الطين بلة صدور قرار من رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والإحصـــاء فـــى العاشر من فبراير عام ١٩٦٨ أعاد فيه النص على الحظر المفروض على أيـــة وزارة أو هيئة أو جهة أو فرد فى نشر البيانات أو المعلومات الإحصائية. ولم يكتف بذلك، بـل أضاف سريان الحظر على ما ينشر فى الصحف والمجلات والمطبوعات على اختـلاف أنواعها من البيانات والمعلومات الإحصائية ونتائج الاســـتفتاءات (المرجـــع الســـابق، ص ٦١٢).

وأصبح طريق البحث العلمى أمام طالبيه طرقا محفوفا بالعقبات والعوائق، وبـــرزت هذه المشكلة بدرجة أكثر حدة بالنسبة للمبعوثين المصرين إلى الخارج لنيل درجة علمية عالية، فبعض هؤلاء كانوا يختارون أحيانا قضية تتصل بالمجتمع المصرى، يجئ فـــى إجازة محدودة المدة ليحصل على البيانات التى يحتاجها بحثـــه، أو يريـــد أن يجـــرى استفتاء أو استبانة، ولا يستطيع ذلك إلا بعد أن يحصل على موافقـــة جـــهاز التعبئـــة والإحصاء، حيث لا يعطون الموافقة بسرعة، فأحيانا ما يحاط الطلب بقدر من الشـــك، مما يقتضى التأنى والتحرى، فيمضى الوقت بسرعة، فيضطر إلى طلـــب وســـاطات، بعضها شرعى وبعضها الآخر غير شرعى.

وقد أشار العطيفى إلى شئ من هذا فى ما كتبه د٠عمرو محيى الديـــن فـــى أهـــرام ١٩٦٨/١٠/١٩ عن خطاب على إبراهيم غنيم عضو بعثة الدكتـــوراه والـــذى نشـــره الأهرام فى ١٧ أكتوبر كنموذج للمعوقات التى يصادفها الباحثون.

وقد بدأت مناقشة هذا الموضوع بعد أن نشرت جريدة الأهـــرام الصـــادرة فـــى ١٣ أكتوبر ١٩٦٨، وفى الصفحة الأولى خبرا تحت عنوان (واقعة خطيرة)، عن قيام نيابـــة أمن الدولة بالاشتراك مع هيئة المخابرات العامة بالقبض على مدير مركز علمى كبـــير وقالت إنها تحتفظ باسمه منعا للتشويش (وهو المركـــز القومـــى للبحـــوث والإعـــلان المعروف باسم "أراك"، والذى كان تابعا لهيئة الصحافة العربية المتحـــدة التـــى كـــانت تشرف على مؤسسة الأهرام ودار المعارف وقتذاك)، وجاء بالخبر أن التحقيق قد جرى مع مدير المركز بناء على معلومات صادرة من رئيس الجهاز المركزى للتعبئة بناهـــا على أن إحدى الدراسات الاقتصادية التى أعدها هذا المركز حوت معلومات لا يوافـــق جهاز الإحصاء على إذاعتها٠ وقد وصفت جريدة الأهرام هذا الإجراء بأنه قد أحاطتـــه مجموعة من الشوائب، منها أن اتخاذ الإجراء فى الســـاعة الخامســـة والنصـــف مـــن الصباح وضع لم يعد مقبولا لأن "زوار الفجر" على غير انتظار ظاهرة لا نريدها فـــى

هذا البلد، وهى ضد طبيعته الوطنية وضد طبيعته الثورية، وأن روح القانون تتعارض مع القبض قبل التحقيق ومع مصادرة حرية المواطن قبل ثبوت أية تهمة عليه (المرجع السابق، ص ٦٠٨).

وهكذا تتكرر القضية، فالموضوع هنا يمس الأهرام الذى يرأسه محمد حسنين هيكل، فاستطاع مستشاره القانونى أن يكتب عن الواقعة وينقد، فمن لعشرات، بل ولمئات الباحثين الذين عانوا من معوقات البحث العلمى من هذه الزاوية، زاوية حرية الاطلاع والقيام بالاستفتاءات واستطلاعات الرأى ونشر البيانات ؟!

لكننا على أية حال نحمد الله أن " مس " الأهرام شئ من هذا، فقد أفاد بالفعل قضية حرية البحث العلمى والفكر، فيما عقب به على الواقعة، حيث سجل الملاحظات التالية:

(أمين هويدى أضواء على أسباب نكسة ٦٧، ص ٢٠٤):

١-القضية الأولى هى السلطة المخيفة التى يمنحها قانون الإحصاء لرئيس الجهاز المركزى المختص به.

وفى الحقيقة فإن أمر عديد من الأجهزة المركزية يستحق إعادة النظر، ففى وقت من الأوقات أصبحت الأجهزة المركزية ذات السلطات المتشعبة والحاكمة هى آخر صيحة فى تثبيت القوة المطلقة للمسئولين عنها بصرف النظر عن دور بعض هذه الأجهزة فى تسهيل الخدمة العامة أو التحول إلى عبء عليها.

وقانون التعبئة والإحصاء على وجه التحديد يحمل من المواد ما تستطيع كل منها أن تتحول إلى حبل مشنقة بالنسبة لكل فكرة خلاقة ولأى بحث عميق فإن ذلك القانون يعطى سيطرة أبدية على الأرقام لهذا الجهاز.

٢- القضية الثانية أن الإنسان فى هذا الوطن يجب أن يظل إنسانا فى كل وقت وإن وجه إليه الاتهام، وحتى إذا ثبت عليه هذا الاتهام...

٣- أنه مع كل التقدير لأهمية دور جهاز المخابرات فى الحفاظ على الأمن القومى فى هذه الظروف، ومع الأمر الواقع فعلا من أن هذا الجهاز يقوم بدور أساسى فى هذه المهمة الكبيرة، فإنه من الخير أن تكون الحدود المرسومة لعمل هذا الجهاز واضحة حتى لا يحدث خلط وتجاوز عانينا منه فى مرحلة سابقة، ويتحتم بذل كل الجهود لمنع احتمال تسربه إلى مرحلة تتعلق بها الآمال.

أما من حيث الحرية الأكاديمية، فإن هذه القيود والعوائق والترهيب الأمنى فلابد وأن يكون لها رد فعل سلبى على الحرية الأكاديمية وخاصة فى الجامعات، ولعل من المفيد

أن نسوق مثالين هنا لا نعتمد فيهما إلا على الخبرة الشخصية باعتبارنا " شـــهودا "، وإن كان هذان المثالان يخصان اثنين من الهيئة المعاونة (المعيدين والمدرسين المساعدين).

أما أولهما فهو زميلنا الدكتور محمد نبيل نوفل، الذى كان معيدا فى كليـــة التربيـــة بجامعة عين شمس، عندما نوقشت رسالته للماجستير فى صيـــف عـــام ١٩٦٧، بعـــد هزيمة يونيو.

كان الرجل، بشهادة الجميع، جادا ومجتهدا إلى أقصى حد يمكن تصوره، مكبا علـــى القراءة وجمع المعلومات إلى درجة فاقت ما هو مطلوب منه بالنسبة لـــهذه الدرجـــة، وكان موضوع رسالته يتعلق بآراء أبى حامد الغزالى التربوية.

وكانت لزميلنا آراؤه البحثية التى قد لا نتفق معه عليها، ولكنه لم يجتهد ويصبـــح ذا رأى خاص بالنسبة لبعض القضايا التى تناولها إلا – كما قلنا – بعد استقراء لعشـــرات المراجع والمصادر، الأصلية والأولية والثانوية، سواء باللغة العربية أو الإنجليزية.

ومع ذلك فقد فزع منها الأستاذ المشرف، وإذا به ينقلب مائة وثمانين درجـــة علـــى تلميذه الذى كان يصحبه كظله ما يقرب من خمس سنوات كاملة.

واعتمادا على معلومات شفوية عرفتها فقد اختار أستاذا من خارج الكلية متخصصـــا فى الفلسفة الإسلامية من الذين يتخذون موقفا فكريا مغايرا لموقف الباحث، ولـــم يكـــن هذا الاختيار اعتباطيا بقدر ما كان مقصودا للهجوم العنيف على الباحث.

وبالفعل، لم تشهد الكلية مناقشة فى سخونتها وعنفها مثل هذه المناقشة التى اســتمرت ست ساعات، كانت كلها هجوما عنيفا على الباحث.

وقبل المناقشة، وصباح نفس اليوم طلبنى المشرف ليتأكد أن كل زملائنا المعيديـــن سوف يحضرون المناقشة، وتصورت ساعتها أن ذلك حرصا منه على أن يتعلم هـــؤلاء من المناقشة أصول وقواعد البحث العلمى، لكن ما حدث، وما شعرناه أن الأمـــر كـــان مبيتا، جعل هذا الحرص على حضور كافة المعيدين هو تحقيق المثل السائر "اضـــرب المربوط يخاف السايب" !

وعندما أعلنت النتيجة، كان التقدير أقل كثيرا من طاقة وقدر وجهد الباحث، فقد كنـــا نعايشه خمس سنوات يوميا على وجه التقريب، وفى كل يوم ساعات طويلة، ونعلم كـــل صغيرة وكبيرة عن الجهد المبذول بحكم ما كانت عليه مجموعتنا فى تلك الفـــترة مـــن ترابط. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل علق منح الدرجة على تنفيذ الباحث لتعديـــلات كثيرة وجوهرية تمس بنيتها وتوجهاتها.

ووجدنا زميلنا يرفض أن ينفذ شيئا من هذا المطلوب لأنه معاكس لما يقتنع به، وتلك شجاعة كان من المفروض أن تحمد له، لكن كان هناك إصرار على أن ينفذ ما قيل له وإلا لم يمنح الدرجة. هنا هرع بعض الزملاء إلى القيام بعمليات الحذف والاختصار بأنفسهم، إنقاذا للزميل الضحية.

وكان لهذا الموقف أثر بالغ السوء على صاحبنا. كنا نحن، ربما أكثر منه، إحساسا بعمق ما حدث من تغير.٠كان قهرا مؤسفا ومخجلا لباحث فى أول الطريق كيف تكون الحرية الأكاديمية وكيف تمارس ؟

هل نعلق ما حدث فى رقبة الثورة ؟

لا نستطيع بطبيعة الحال، لكن ما نود ترجيحه هو أن المناخ السائد وممارسات شبيهة على المستوى القومى، كان من شأنه أن يفرز مثل هذا النمط المؤسف.

أما المثل الآخر فكان لمدرس مساعد، استدعاه أستاذه تليفونيا لأمر يتصل بأعمال أخرى غير بحثية، فما أن حضر، حتى راح الأستاذ – وكان ذلك أمام جمع من أساتذة الكلية – يسال الباحث: أين أنت يا أستاذ ؟ كلما سألت عنك يقولون فى دار الكتب، أو فى متحف التعليم أو فى دار الوثائق.٠ وأثناء ذلك كان صاحبنا يشعر بالفخر أن أستاذه كلما سأل عنه وجده فى مكان بحثى مكبا على البحث، لكنه فوجئ بالقول القنبلة: إنت فاكر أنك حاتخدها (الدكتوراه) بعلمك ؟ ومين من هؤلاء خدها بعلمه ؟ (وأشار إلى الأساتذة الجالسين، دون أن ينطق أحدهم بكلمة)، ثم هدد وتوعد، وإزاء هذا التهجم الصارخ والظلم البين فقد صاحبنا أعصابه ففلتت منه عبارة حادة، فكان الإنذار بأن الباحث لن يحصل على الدكتوراه !

بعد أسابيع وجيزة سلم الباحث مخطوطة رسالته للأستاذ، فإذا به يفتحها أمام الجميع فى جلسة السيمنار، ويتوقف أمام الصفحة الأولى ويشبع صاحبنا تقريعا ونقدا لأنه فى أول سطورها استند إلى مرجع لمؤسس الدولة السوفيتية: لينين ! وكذلك عدد آخر ممن ساروا على الطريق نفسه !

لم يكن صاحبنا ماركسيا فى يوم من الأيام، لكن الموضوع كان يتصل بنشأة حركة الاستعمار العالمى، فوجد أن خير من يستند إلى تحليلاتهم هم هؤلاء اعتمادا على الحكمة النبوية المؤكدة أن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أولى بها، لا يبالى من أى وعاء خرجت.

لم تكن المسألة مسألة مناقشة علمية فكرية، وإنما كانت تصفية حساب. وقبعت الرسالة فى مكتب الأستاذ ستة أشهر كاملة تغط فى نوم عميق دون أن يسمح لها بالإفراج إلى أن أذن لها الله بالتحرك !

لا نحمل هنا أيضا الثورة مثل هذه الواقعة، وإنما نشير إلى آية أخرى من آيات كانت تسير فى اتجاه مناقض لحرية البحث العلمى فى الجامعة.

ديموقراطية المشاركة:

التعليم أمر مجتمعى لا تختص به المدرسة أو المعهد أو الجامعة فقط، بل تختص به كذلك الأسرة، مما حتم التعاون والمشاركة بين كل من الآباء والأمهات والمعلمين فى كل ما يتصل بتربية وتعليم الأبناء، وهذا ما دعا إلى العمل بفكرة مجالس الآباء والمعلمين.

كذلك فإن الطلاب يجب أن يكون لهم رأى فى القضايا المتصلة بتعليمهم، وأن يمارسوا الديموقراطية فى المناقشة وطرح القضايا، وهم لا يقلون عن الكبار درايه وعلما بما هو ضرورى لرعاية حقوقهم وكيفية أداء واجباتهم، ومن هنا كانت فكرة الاتحادات الطلابية.

وأول خطوة على هذا الطريق قامت بها وزارة التربية فى مذكرة قدمتها فى يوليو ١٩٥٥ دعت فيها إلى تشكيل رابطة تجمع بين معلمى التلاميذ بأولياء أمورهم بشكل منظم يطلق عليه اسم "جمعية الآباء والمعلمين"، وقد حددت أغراض هذه الجمعية فى النقاط التالية (محمد عطوة، ص ٩٠):

- معالجة المشكلات الاجتماعية للطلاب بتعاون المدرسة مع الأسرة.
- تنظيم الحياة المدرسية وتوفير الجو المدرسى الصالح لنمو الطلاب على أساس من التقارب الاجتماعى والثقافى بين المدرسة والأسرة.
- توجيه المدرسة للقيام بوظيفتها الاجتماعية فى خدمة البيئة مما يرفع المستوى الثقافى والصحى فى المحيط الاجتماعى للمدرسة.

وقد كان متوقعا أن يرحب بالمشروع الجديد الآباء والأمهات، لكن الغريب أن هذا التوقع لم يحدث، ويبدو أن من عوامل هذا أن الوعى بين الآباء والأمهات بمثل هذه الفكرة التى كانت جديدة على التعليم المصرى لم يكن قد انتشر وذاع، وإن لم ننكر أن العلاقات بين المدرسة والبيت، لم تنقطع قبل ذلك، لكنها كانت تتم بصورة فردية

ووقتية، أما أن تتخذ شكل تنظيم دائم له قواعده ومهامه وشروطه، فهذا هو الأمر الجديد.

وفضلا عن ذلك فقد وقع فى وهم كثيرين أن هذه الجمعية لم تنشأ إلا من أجل الحصول على إعانات مالية من الأسر لمساعدة المدرسة فى تحمل العديد من الأعباء التى لا تسعفها الميزانية المقررة لها للقيام بها.

من هنا جاء المنشور رقم ٣٣٣ لعام ١٩٥٧ بتعديل أهداف الجمعية لتصبح:

- توثيق الروابط بين المدرسة والأسرة.
- التعاون بين المدرسة والأسرة على حل ما يصادفها من مشكلات تتعلق بالطلاب الملحقين بالمدرسة.
- معاونة المدرسة على أداء رسالتها كمركز ثقافى وتربوى واجتماعى وفنى فى المنطقة التى تعمل بها.
- إيجاد وعى اجتماعى بين طلاب المدرسة وتحقيق أعلى مستوى ثقافى وتربوى بها.
- رعاية الطلاب صحيا وثقافيا وتربويا واجتماعيا ورياضيا.
- التعاون مع المدرسة فى حل المشكلات الاجتماعية فى البيئة المحلية التى تكون مهيأة للاشتراك فى حلها بحكم إمكانياتها.

وفى عام ١٩٥٩/٥٨ أصدر المجلس الأعلى لرعاية الشباب قرارا بتنظيم ما سمى بالمجتمع المدرسى، على أساس أن يكون تنظيما يحقق المشاركة لا بين الآباء والمعلمين فقط وإنما كذلك بينهما وبين الطلاب، ولذلك نص القرار على تكوينه من عشرين عضوا، ناظر المدرسة الثانوية ووكيلها + ستة من مجلس الطلبة – ستة من هيئة التدريس.

وكان الغرض من هذا التنظيم الجديد محاولة تطبيق صورة من صور الحكم الذاتى، واستثمار وقت الفراغ فيما يفيد الأفراد والجماعات، مع التعاون بين الأخصائيين الاجتماعيين وأولياء الأمور، وهذا وذاك مفترض أن يعزز من الروابط بين المدرسة والأسرة (المرجع السابق، ص ٩٣).

واقتصر تنظيم التشكيل الجديد على مستوى الفصل، ثم الصف، ثم المدرسة.

وبدا أن الأمر قد دخل فى نفق الإزدواجية، مما دفع وزارة التربية أن تصدر قرارين وزاريين، هما القرار ٣٥،والقرار ٣٧ سنة ١٩٥٩ الخاصين بتشكيل مجالس المجتمع

المدرسى، واتحاد الطلاب فى المدارس الثانوية وما فى مستواها بمصر، والجديد هنا هو الارتفاع بمستوى مجالس المجتمع المدرسى لتصل إلى مستوى المنطقة التعليمية حيث تعقد الرئاسة لمدير المنطقة.

ويتبلور التفريق بين التنظيمين فى القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٦٠ الذى قضى بإيجاد اتحاد لطلاب المدارس الثانوية وما فى مستواها، وتنظيم آخر خاص بمجالس الآباء والمعلمين.

وقد صدر القرار الوزارى رقم ٢٨ لسنة١٩٦٦ بشأن مجالس الآباء والمعلمين حدد أهداف هذه المجالس فيما يلى:

١- توثيق الصلات بين الآباء والمعلمين بما يحقق تعاونهم على تنشئة أبنائهم طلاب المدارس ليشبوا مواطنين صالحين ينفعون أنفسهم ووطنهم.

٢- تدارس حاجات الطلاب وحاجات المجتمع المدرسى والعمل على مقابلة تلك الحاجات بما يحقق معالجة المشاكل ورعاية المعوقين وتشجيع الموهوبين وتهذيب الميول وتنميتها.

٣- تبادل المشورة والرأى فى كل ما يتصل بشئون التربية والتعليم والتعاون فى العمل على النهوض بها واستكمالها وتطويرها بما يتناسب وظروف البيئة وحاجات المجتمع وأهدافه.

٤- تأكيد العناية بالتربية الدينية وبث القيم الخلقية ونشر المفاهيم القومية باعتبارها الأسس التى تعبر عن اشتراكيتنا العربية الديموقراطية.

٥- العمل على قيام المدرسة بدورها كمركز إشعاع فى البيئة واستفادة المدرسة من إمكانيات البيئة.

وحدد القرار فى مادته الأولى:

١- تتكون فى كل مدرسة ابتدائية أو إعدادية عامة أو فنية أو ثانوية عامة أو فنية أو دور معلمين ومعلمات من مدارس الجمهورية الرسمية والخاصة المجانية المعانة والخاصة بمصروفات جمعية عمومية للآباء والمعلمين ينبثق عن كل منها مجلس للآباء والمعلمين.

٢- تتكون فى كل قسم من أقسام التعليم الابتدائى فى مديريات ومناطق التربية والتعليم جمعية عمومية للآباء والمعلمين ينبثق منها مجلس للآباء والمعلمين.

٣- تتكون فى كل مديرية أو منطقة للتربية والتعليم بمحافظات الجمهورية جمعية عمومية للآباء والمعلمين.

٤- يشكل بالوزارة مجلس أعلى للآباء والمعلمين للجمهورية.

وحدد تنظيم المجالس فى مادته الثانية أن تتكون الجمعية العمومية للآباء والمعلمين بالمدرسة من جميع معلمى وآباء المدرسة برئاسة ناظر المدرسة، وتجتمع مرتين على الأقل فى السنة بدعوة من رئيسها.

وتقرر أن يضم مجلس الآباء ثلاث لجان يمارس من خلالها مهامه، هذه اللجان هى:

اللجنة الثقافية اللجنة الاجتماعية لجنة النشاط المدرسى.

وقد لوحظ أن مجالس الآباء والمعلمين فى مدارس المناطق الحضرية أكثر فعالية من غيرها فى المناطق الريفية والساحلية، وغالبا ما يرجع ذلك لارتفاع المستوى الثقافى والاجتماعى لآباء المناطق الحضرية، مما يجعلهم متفهمين أكثر لضرورة التعاون بينهم وبين المدرسة.

كذلك فإن مديرى المدارس والمعلمين فى مدارس المناطق الحضرية أكثر استقرارا من زملائهم فى المناطق الأخرى، وخاصة فى هذه الفترة التى كانت مشكلة "الاغتراب" ما زالت قائمة، والتى تعنى أن بعض العاملين بالمدرسة الريفية والساحلية لا يكونون من المنطقة نفسها.

وعلى الرغم من قيام المجالس على مبدأ الانتخاب إلا أن الانتخابات كانت فى أغلبها صورية، وما زال هذا الأمر إلى الآن إلى حد ما، لأن الممارسة الديموقراطية على المستوى المجتمعى لم تعرف طريقها إلى التطبيق بصورتها الحقيقية المعبرة عن رغبات الناخبين وآمالهم، مما يساعد على غرس عدم الثقة فى مثل هذه التشكيلات.

ومن هنا لقيت هذه المجالس سلبية مؤسفة من الجمهرة الكبرى من أولياء الأمور، والحجة الغالبة هى أن الوقت لا يتوافر لهم، وإذا كان الدافع الحقيقى هو ما أشرنا إليه من ضعف الثقة، إلا أن هذا يعود باللائمة إلى حد كبير إلى أولياء الأمور أنفسهم، فمثل هذه المجالس كانت فرصة للممارسة الديموقراطية، وخاصة وأن عملها بعيد عن مناطق الاحتكاك مع السلطة.

لكننا نعود مرة أخرى لتكرار هذه الحقيقة التى لا ينبغى أن تغيب عن أذهاننا، وهى الخاصة بما كان يسود المناخ المجتمعى العام، فمثل هذه المجالس البعيدة عن مناطق

الاحتكاك بالسلطة، فإن الذى يتخذ موقفا نقديا ولا يساير، ربما تعرض لوشاية أو تقرير يرسل للجهات الأمنية تتهمه بمعاداة الثورة واتخاذ مواقف رجعية، إلى غير هذا وذاك من اتهامات كثير منها كان مختلقا للنكاية بهذا الشخص أو ذاك فى سياق المنافسة على المواقع المختلفة والتقرب من السلطة.

ولا نستطيع أن ننسى هذا النص الذى يجعل الرئاسة دائما للمسئول فى المستويات التعليمية المختلفة، حتى يصل الأمر إلى أعلى مستوى ليكون الوزير هو الرئيس العام. صحيح أن هذه المجالس، مشتركة، لكن لماذا لا يكون الرئيس أحيانا معلما ؟ أو ولى أمر ؟

أما بالنسبة للاتحادات الطلابية بالجامعات، فإننا نلاحظ من قراءة القرار الخاص بأول اتحاد فى عهد الثورة، والمنشور بجريدة الوقائع الرسمية فى ٧ مارس سنة ١٩٥٥ أنه يسميها (اتحادات الجامعات المصرية) دون النص على أنها خاصة بالطلاب، وهذا ما نتبينه أيضا من النص الخاص بمن لهم حق العضوية وهم:

١- طلاب الجامعة المقيدون فيها لنيل درجة من درجاتها.

٢- خريجو الجامعة.

٣- أعضاء مجلس الجامعة ومجالس الكليات وهيئة التدريس بها.

أما أغراض الاتحاد فقد حددتها المادة ٣ فيما يأتى:

- تنظيم الحياة الرياضية والعسكرية والاجتماعية لطلاب الجامعة.
- توفير أسباب الراحة ووسائل المعيشة لأعضاء الاتحاد من الطلاب داخل الجامعة وخارجها.
- العمل على الاحتفاظ بمستوى عال بين الطلاب فى النواحى البدنية والذهنية والخلقية.

ونص القرار على أن الاتحاد يمكن أن يحقق هذه الأهداف عن طريق تكوين "أسر" من الطلاب يشرف على كل منها أحد أعضاء هيئة التدريس.

وكان الاتحاد يتألف من التشكيلات الآتية: الاتحاد العام – اتحاد الكليات – لجان الاتحاد.

كما نص على أن الاتحاد العام يدير شئونه مجلس الاتحاد العام، ويشكل هذا المجلس برياسة وكيل الجامعة وعضوية أستاذين مساعدين ومدرسين ومعيدين واثنين من

خريجى الجامعة وطالبين من كل كلية ممن أظهروا تفوقا فـــى النواحـــى الثقافيـــة أو الاجتماعية أو الرياضية، ويختار مجلس الجامعة سنويا جميع هؤلاء الأعضاء.

وهذا نص خطير يجعل المجلس وكأنه قد تحول إلى مؤسسة أخرى من المؤسســـات المكونة للجامعة، وبالتالى فمن الصعب تصور حرية حركة له، ولا يكاد دوره أن يكون مغايرا لمجلس الجامعة، خاصة وأنه يتشكل بأسلوب التعيين، مما يلقى بظلال من الشك فى جهة الولاء التى سيتجه إليها أعضاؤه وخاصة من الطلاب. ولعل هذا يؤكد لنا تلـك الحكمة التى تجعل من الاتحادات قائمة على مبدأ الانتخاب، واســـتقلالها عـــن الإدارة التنفيذية.

والشئ نفسه نجده فى تشكيل اتحاد الكلية، حيث نص القرار على أن يؤلف برياســة عميد الكلية أو وكيلها وعضوية أستاذ، وأستاذ مساعد، ومدرس، ومعيد، وأحد خريجـــى الكلية، وستة من طلبتها ممن أظهروا تفوقا فى النواحى نفسها المشار إليها سابقا.

أما اختيار هؤلاء فيكون عن طريق مجلس الجامعة !

ويتكرر نفس النهج السلطوى فى تشكيل لجان الاتحاد، فالاختيـــار منـــوط بمجلـــس الاتحاد الذى هو على مستوى الجامعة، ويكون رئيس اللجنة عضو من أعضـــاء هيئـــة التدريس !!

واستطاع الطلاب أن يظفروا بانتخابات طلابية حقيقية سنة ١٩٥٩/١٩٦٠، انتهت فى فبراير، وفى مطلع العام ١٩٦١/٦٠ بدأ الاتحاد العـــام لطـــلاب الجمهوريـــة حركتـــه الحقيقية، مما جعل هذه الفترة تشهد أول ميلاد حقيقى لاتحاد طلابـــى يضـــم جامعـــات القاهرة والإسكندرية وعين شمس وأسيوط والأزهر، والمعاهد العليا والمدارس الثانوية، وكان مما اتخذه من أساليب (حسن همام، تاريخ الحركة الطلابية المصرية، ص ٧):

أولا – النزول إلى القواعد الطلابية فى المحافظات ومعرفة مطالبها والعمـــل علـــى تحقيقها بالتعاون مع محافظ الإقليم، وقد حدد الاتحاد برنامجا شهريا يشتمل على أربـــع لقاءات ميدانية مع الطلاب لمعرفة مشاكلهم والعمل على حلها.

ثانيا – العمل على ترشيد الأنشطة الطلابية للشباب بحيث تأتى بالفائدة المرجوة منها.

ويذكر حسن همام، الذى كان رئيسا للاتحاد أن الجهات الرسمية حاولت أن تستقطب الطلاب، وعلى رأس هؤلاء محمد توفيق عويضـــة فـــى المجلـــس الأعلـــى للشـــئون الإسلامية، لكن طلاب الاتحاد حرصوا على الطابع الطلابى لهم.

وكان من قوة الاتحاد الطلابى، أن أمانة الشباب التى كانت تابعة للاتحاد القومى، كانت تتحرك من خلال اتحاد الطلاب !

وحرص الاتحاد العام على عقد مؤتمر سنوى، بعد أن وثق علاقاته باتحادات طلابية أخرى عالمية، وفى المؤتمر الثانى عام ١٩٦١، حضره واحد وسبعون رئيسا وممثلا للاتحادات الطلابية العالمية، بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، وعقد المؤتمر فى قاعات الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة.

وكانت أول حركة لرفع الوصاية عن الاتحادات الطلابية ما تم عام ١٩٦١ إذ كان الاتحاد نصفه طلاب ونصفه الآخر أعضاء هيئة تدريس، ومع ذلك تقدم لمنصب الرئيس طالب، وفاز بالمنصب، مما جعله يسعى إلى أن يكون الاتحاد اتحادا للطلاب فقط.

لكن ما لبثت منظمة الشباب بعد ظهورها أن سعت إلى تدخلات خفية وسافرة أوقعت الاتحادات فى خضم منازعات وبلبلة وتشتت.

وأمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية، وقف طلعت شهاب الدين متحدثا عن الطلاب معددا الكثير مما قام به الطلبة على طريق خدمة الوطن، ليرد بذلك على البعض الذين كانوا يرون إبعاد الطلبة عن التمثيل فى القوى الشعبية، وراح يسوق أسبابا كانت مسئولة عن فشل الاتحادات الطلابية فى السنوات السابقة، وهى (مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية، ص ٤٧٩):

١- تعدد القيادات والتنظيمات التى تولت أمر الشباب، منظمات الشباب، شباب التحرير، الشباب الجامعى العربى، شباب مصر، اتحاد الشباب القومى، وعدم وجود تنسيق بين هذه القيادات رغم وحدة الهدف، فكانت كل قيادة تبدأ عملها بهدم التنظيم السابق مما أوجد أزمة ثقة فى نفوس الطلاب تجاه القيادات المختلفة.

٢- قيادة تنظيمات الطلاب والشباب لم تكن فى مستوى الأحداث، وينقصها الثقافة والقدرة على التنظيم وتحريك مشاعر الشباب والطلاب.

٣- عدم وضوح الفكرة والعقيدة التى يلتف حولها الطلاب.

٤- تدخل سلطات الجامعة المختلفة فى الانتخابات.

٥- طريقة الانتخابات، ولائحة الطلاب لا يمكن أن تخلق قيادات ثورية سياسية واعية.

٦- قصر مدة عضوية الاتحاد لأن الانتخابات تتم دائما فى نهاية الدور الأول.

٧- نظام الفصول الدراسية بوضعه القائم فى ذلك الوقت لم يكن يترك للطالب وقتا لمزاولة نشاطه.

وكان مما اقترحه لتفعيل دور الاتحادات (المرجع السابق، ص ٤٧٩):

١- إعداد دراسات وندوات مستمرة للطلاب وذلك عن طريق جهاز من المفكرين والمثقفين، وإطلاق الحرية الكاملة فى المناقشات وتحرير الطالب من الخوف، وبعث الثقة فى نفسه.

٢- عدم تدخل سلطات الجامعة فى حذف الطلاب المتقدمين للانتخابات، على أن تكون فى كل كلية لجنة تشكل من الأساتذة والطلاب لحذف الطلاب ذوى السمعة السيئة.

٣- يتولى الاتحاد العام لطلاب الجمهورية وضع دستور للطلاب، على أن يكون فى كل محافظة مجلس لطلاب المحافظة كفرع للاتحاد العام لربط طلبة الجامعات مع طلبة المعاهد.. إلخ.

٤- أن تصبح الاتحادات طلابية بحتة من القاعدة إلى القمة، ويتولى قيادتها الطلاب أنفسهم حتى تتكون لديهم القيادة الناضجة، على أن يكون هناك مكتب استشارى من الأساتذة والطلاب المؤمنين بفكرة الاتحادات الطلابية كإعداد وتكوين يتولى هذا المكتب مد الاتحاد بالأفكار الناضجة المتجددة ويدلى بآرائه الفاصلة فيما تشتط فيه هذه الاتحادات من قرارات.

ووفقا للقرار الجمهورى رقم ١٨٤٨ لسنة ١٩٦٣ صدرت لائحة جديدة لاتحادات الطلاب، وتضمنت هذه اللائحة عددا من المبادئ وقواعد العمل المهمة:

- اعتبار الاتحادات الطلابية منظمات جماهيرية يقيمها الطلاب أنفسهم لرعاية مصالحهم ورفع مستواهم والعمل على تنظيم صفوفهم من أجل المساهمة فى بناء المجتمع.
- قيام الاتحادات الطلابية على أساس طلابى فى مستوياتها القيادية المختلفة، بعد أن كان يشرف عليهم فى لجانهم رواد مختارين من هيئة التدريس ويرأس مجالس اتحاداتهم ممثلون معينون من إدارات الكليات والجامعات، ويشغل منصب الوكلاء الأوائل وأمناء الصندوق والرواد من أعضاء هيئة التدريس، بينما أكدت اللائحة الجديدة على أن أعضاء هيئة التدريس والمعيدين ما هم إلا مستشارون فقط ترجع إليهم اللجان فيما تريد من مشورة أو توجيه.

- تقوم إدارات الكليات والجامعات وأجهزة رعاية الشباب بدور إيجابى فى دعم كيان الاتحادات الطلابية ومساعدتها فى تحقيق أهدافها بتقديم المعونات الفنية والمادية اللازمة لذلك (عطية منصور، ص ١٠٦).

وقد استمر العمل بهذه اللائحة حتى صدر القرار الجمهورى رقم ٤٦٥٨ لسنة ١٩٦٦، والذى نص على أن تتعاون الاتحادات مع منظمة الشباب الاشتراكى، وتعمل على تنفيذ السياسة العامة للتنظيم السياسى القائم، كما نص على عودة الريادة للاتحادات الطلابية بأن يكون لكل لجنة رائد من بين أعضاء هيئة التدريس يختاره المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى، وتمثل مكاتب رعاية الشباب فى اجتماعات الاتحاد ولجانه، كما يكون رائد الشباب بالكلية مسئولا عن نشاط الاتحاد ولجانه.

وكان هذا معناه أن تعوض الوصاية السياسية والإدارية على الاتحادات الطلابية.

ونتيجة لانتفاضة الطلاب، فبراير ٦٨ تم تشكيل أول اتحاد لطلبة الجمهورية فى أغسطس، وانتخب الدكتور عبد الحميد حسن ممثل جامعة القاهرة رئيسا.

وعقب انتفاضة فبراير ٦٨، تم اجتماع حاشد بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة بين عبد الناصر ووزارته الجديدة التى أصبح كثير من أعضائها من أساتذة الجامعات لأول مرة، وجماهير من المثقفين متمثلين فى أساتذة الجامعات وأعضاء الاتحادات الطلابية، وذلك يوم ٢٠ أبريل عام ١٩٦٨، حيث قام عبد الحميد حسن رئيس الاتحاد بإلقاء كلمة الطلبة، وأكد فى كلمته على ضرورة رفع الوصاية عن الطلاب متمثلة فى الوصاية المفروضة على سير الاتحادات الطلابية، وبضرورة تشكيل اتحاد طلاب الجمهورية، حيث كان نشاط الاتحاد قد جمد منذ عام ١٩٦٦.

ورد عبد الناصر بالموافقة على رفع الوصاية عن اتحادات الطلاب " ولو أنى مش عارف أى نوع من الوصاية يقصدونه "، كما وافق على تشكيل اتحاد طلاب جمهورية لهم (دراسة اتحاد طلاب جامعة الإسكندرية عن تاريخ الحركة الطلابية، ص ١١).

وكانت معظم تساؤلات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس تتعلق بقضايا سياسية متعددة، مثل حرب اليمن، وحرية الصحافة، العلاقات العربية العربية، والمعتقلين، والعلاقات الخارجية، والتنظيم السياسى..وهكذا مما استغرق ما يقرب من ثلاث ساعات، لكن عبد الناصر نبه الطلاب إلى أنهم لم يعرضوا شيئا يخص شئونهم، فذكروا الكثير مما أشرنا إليه فى مواقع عدة (ورقة حلمى محمد نهنوش، ص٦).

ومن الملاحظات التى سجلها نهنوش أنه طلب منهم ألا يذكروا شيئا مما دار حول المسائل غير الطلابية، وألا يصرحوا للصحافة إلا بما يتصل بالأمور الطلابية !

وكان هناك نص على إلغاء رواد الاتحاد من الأساتذة، واعتبر ذلك من أكبر المكاسب التى حصل عليها الطلبة (قصة ثورة.٠٠، ج٥، ص ٢٩٧).، لكن هذا المكسب لم يستمر طويلا، حيث صدر تعديل بقرار جمهورى من مادة واحدة فى نوفمبر، بعد انتفاضة نوفمبر ينص على تعيين رواد من هيئة التدريس فى لجان الاتحاد ومجالسه بالنسبة للكليات والمعاهد، وأن يعين رائد للاتحاد العام من أمانة التنظيم، وتم استقطاب رئيس الاتحاد وأصبحت علاقته وثيقة بسامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات، فاضطر الطلاب إلى دفعه للاستقالة من رئاسة الاتحاد، لكنه استطاع الصعود فوصل إلى موقع وزير للشباب بعد ذلك، فى فترة تالية، ومحافظا للجيزة !

وكانت لائحة أخرى قد صدرت ونشرت بالجريدة الرسمية فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٨، أى بعد الانتفاضة الطلابية فى فبراير، تضمنت عددا من الأهداف نذكر منها:

- وضع وتنظيم مشروعات الخدمة العامة ومعسكرات العمل الدولية التى يشترك فيها الطلاب من أبناء الجمهورية العربية المتحدة وطلاب العالم لخدمة المجتمع.
- بحث مشاكل الطلاب ودراستها مع المسئولين واقتراح الحلول اللازمة لها.
- بث الروح الجامعية السلمية بيمن الطلاب وتوثيق العلاقة بينهم وبين أساتذتهم.
- تنمية الوعى القومى العربى بين الطلاب وتعميق المفاهيم الاشتراكية فى نفوسهم وتعريفهم بتاريخ كفاح الوطن العربى فى سبيل الحرية والاشتراكية والوحدة.
- رفع مستوى الحياة الرياضية والاجتماعية والفكرية والفنية للطلاب.
- المعاونة على توفير أسباب الراحة ووسائل المعيشة للطلاب داخل الجامعات والمعاهد وخارجها.
- ممارسة الطلاب حرية التعبير عن آرائهم وإثبات ذاتيتهم.
- تنظيم الإفادة من نشاط الطلاب فى وقت فراغهم بما يعود على الوطن وعليهم بالنفع.
- رعاية مصالح الطلاب الأدبية والثقافية والمادية.

- العمل على إبراز رأى الطلاب فى تخطيط وتنظيم ما يتعلق بشئونهم وحياتهم الدراسية.
- العمل على تذليل العقبات وحل المشاكل التى تعترض الحياة الدراسية للطلاب.

وتتوج تشكيلات الاتحادات الطلابية فى الجامعات والمعاهد العليا، بمجلس الاتحاد العام، الذى نصت المادة ١٣ على أن يتكون من واحد وثلاثين عضوا على النحو التالى:

١- خمسة أعضاء عن اتحاد كل جامعة واتحاد المعاهد العالية.

٢- ممثل واحد لطلاب الدراسات العليا بالجامعات والمعاهد العالية، ويتم انتخاب ممثلى اتحادات الجامعات والمعاهد العالية بواسطة مؤتمر الاتحاد العام لطلاب الجمهورية من بين أعضائه، ولا يتم انتخاب ممثلى أى اتحاد يتقدم عنه خمسة مرشحين فقط إلا بعد طرح الثقة بهم فى المؤتمر وفوزهم بالأغلبية المطلقة.

ويتم انتخاب ممثلى طلاب الدراسات العليا بواسطة ممثلى الدراسات العليا فى اتحادات الجامعات واتحاد المعاهد العالية.

وكانت اللجان الرئيسية للاتحاد العام تنتظمها اللجان الآتية:

١- لجنة العمل السياسى ٢- لجنة العلاقات العربية. ٣- لجنة العلاقات الخارجية. ٤- لجنة العلاقات الداخلية. ٥- لجنة الإعلام والنشر.

ومن الملاحظ غلبة الطابع السياسى على اللجان بحيث لا نرى بينها ما يتعلق بالعمل التعليمى نفسه، وذلك لأن التوجه الأساسى هو اتخاذ مثل هذه التشكيلات قناة لمزيد من الحشد والتعبئة والتلقين السياسى الذى يتجه أساسا إلى الالتفاف حول النظام القائم عامة والقيادة السياسية خاصة.

أما بالنسبة لاتحادات الكليات الجامعية والمعاهد العالية، فقد نصت المادة ٢٨ على أن تقوم الوحدات الأساسية لاتحادات الطلاب فى:

ا- كليات الجامعات.

ب- الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى.

ت- كل مدينة خارج الوطن لا يقل عدد الدارسين فيها من أبناء الجمهورية العربية المتحدة عن خمسين طالبا، وإذا قل العدد عن ذلك جاز إنشاء وحدة واحدة لأكثر من مدينة.

وكان الجزء الثالث هذا خاصا بالمبعوثين فى الدول الأجنبية، وكان عدد ممن يتم اختيارهم فى مثل هذا التشكيل يقومون بدور "أمنى" لا يستطيع أحد أن ينكره، بدعوى متابعة المبعوثين حتى لا يتم "اصطيادهم" من قبل جهات أجنبية عدوة. وإذا كان هذا أمرا قد يبدو مقبولا لأول وهلة لكن هذه هى وظيفة المخابرات، وليست وظيفة اتحادات الطلاب، لأن هذا قد شجع بدوره أساليب الدس والفرقة والشك بين المبعوثين، كما شجع نهج الممالأة ومهارات "العمالة" والتجسس.

واختلفت لجان اتحادات الكليات والمعاهد هنا إذ كان منها لجان لكل من:

النشاط السياسى والثقافى – النشاط الفنى – اللجنة الرياضية – الجوالة – الرحلات والمعسكرات.

وبالنسبة لاتحاد الجامعات والمعاهد العالية فقد نصت المادة ٣٥ على أن يكون لاتحادات الطلاب المجالس الأساسية الآتية:

ا- مجلس فى كل جامعة.

ب- مجلس للكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى.

ت- كل دولة لا يقل عدد الدارسين فيها من أبناء الجمهورية عن مائة طالب، وإذا قل العدد عن ذلك جاز تكوين مجلس واحد لأكثر من دولة.

ويشكل مجلس اتحاد الجامعة أو مجلس اتحاد الكليات والمعاهد العالية من:

ا- رؤساء ونواب اتحادات الكلية بالنسبة لمجلس اتحاد الجامعة،ورؤساء اتحادات المعاهد العالية بالنسبة إلى هذه المعاهد.

ب- أمناء لجان النشاط على مستوى الجامعة ويتم انتخابهم بين أمناء اللجان المناظرة فى الكليات الجامعية أو فى المعاهد العالية.

ت- ممثل لطلاب الدراسات العليا ويتم انتخابه من بين ممثلى طلاب الدراسات العليا فى مجالس اتحادات الكليات الجامعية أو المعاهد العالية.

التنظيم السياسى للطلاب:

شكل الطلاب، كما أشرنا، طاقة حركة سياسية فى معاهد التعليم قبل الثورة إلى درجة أنهم كانوا فى بعض الأحيان سببا رئيسيا وراء تغيير بعض الوزارات.

وكان من الطبيعى أن تسعى القيادة الجديدة أن يكون لها صورة من صور التنظيم الخاص للطلاب، فكان تشكيل منظمات الشباب فى الحادى والعشرين من فبراير ١٩٥٣

بقيادة الضابط وحيد رمضان (حمادة حسنى، ص ١٨٣) تابعا لهيئة التحرير أول تنظيم سياسى للثورة.

وقد ضمت المنظمات فى الأساس طلاب المدارس الثانوية، وخصص زى موحد لأعضاء المنظمة روعى أن يكون عسكرى الطابع (المرجع السابق، ص ١٨٤). وحملت الأحداث التى شهدتها مصر فى عامى ٥٣، ٥٤ قيادة التنظيم الشبابى على تكريس نشاط الشباب فى المظاهرات والاجتماعات المؤيدة للثورة.

ويبدو أن الرغبة استبدت بهذا وذاك من الضباط كى يكون لكل منهم تنظيم خاص، فإذا بكمال الدين حسين يعلن عن تنظيم باسم (الحرس الوطنى) فى أكتوبر ١٩٥٣ (المرجع السابق، ص ١٨٧) كان مجال عمله أيضا فى مجال الطلاب سواء فى الجامعات أو المدارس.

ثم إذا بهيئة التحرير نفسها تنشئ تنظيما شبابيا ثالثا، باسم (شباب التحرير) ما لبث أن تحول إلى (إدارة للشباب) فى الهيئة.

بل وظهرت (كتائب التحرير) و (جوالة التحرير).. لكنها جميعا جُمعت فى هيئة واحدة تابعة للمجلس الأعلى للشباب والرياضة فى مايو ١٩٥٦ (المرجع السابق،١٩١).

لكن الملازم محمد توفيق عويضة ظل مستقلا بتشكيل بتنظيم سمى أولا باسم اتحاد شباب مصر عام ١٩٥٥، ثم تغير إلى (اتحاد شباب الجامعات) عام ١٩٥٨كان به طلاب من الكلية الحربية، مما كان دافعا لطلاب الجامعات أن يرفضوه.

وظهر أيضا ما سمى باسم "أسرة الميثاق" التى كان وراءها محمد توفيق عويضة ضابط المخابرات التى ظل مهمينا على المجلس الأعلى للشئون الإسلامية فترة طويلة، وكذلك مكتب شئون الطلاب بالاتحاد الاشتراكى، وتعلق دراسة غير منشورة لاتحاد طلاب جامعة الإسكندرية (١٩٧٥)على مثل هذين التنظيمين بالقول: "كان وراءهم منشئيهم – هكذا وردت – وهى التطلع إلى كرسى الوزارة على أكتاف الشباب، ثم ليذهب الشباب بآماله بعد ذلك إلى الجحيم".

وأشار محمد هاشم العشيرى، فى مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية (ص ٤٤٨) عن تنظيم اتحاد الشباب القومى سنة ١٩٦٠ الذى يتدرج من القاعدة إلى القمة على جميع المستويات، وكان يضم أساسا الطلبة باعتبارهم الطليعة، كما ضم أيضا الشباب من العامل والفلاح والمهنى..إلخ، كلهم فى صورة اتحاد كامل وإطار من القومية والوطنية فى صورة جماعات وأسر فى كل قرية وحى.

وكان هذا التشكيل يحمل أهدافا عدة، منها: "تربية الضمير الاجتماعى وروح العدالة الاجتماعية فى نفوس الشباب للمشاركة فى إقامة المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى المتحرر من كل أسباب الضعف والخوف والحاجة، ومن كل ألوان الاستغلال السياسى والاجتماعى والاقتصادى".

ثم راح يشير إلى بعض الأخطاء والثغرات التى لم تمكن القائمين بالاتحاد أن يصلوا به إلى سلطة تنظيمية، من ضمن هذه الثغرات أن التشكيل اعتمد أساسا على اللجان الفرعية، وهى لجان الشباب للاتحاد القومى، واعتمد الأمر على مقرر الجنة، إن كان هاويا ومحبا للعمل ومؤمنا بقضية الشباب قام بتشكيل التنظيم فى قريته، أما إذا لم يكن المقرر كذلك، ذلك التشكيل بدون تنظيم. وأكد على افتقاد " الرائد الصالح لقيادة الشباب إلى الآن فى كل محافظة بل ترك الشباب فى صورة تنظيم دون أى نوع من أنواع المساعدة الفعلية فى التوجيه من ناحية الأخصائيين فى القيادة الشعبية".

وأشار أيضا إلى أنه لم توجد الإمكانيات الخاصة بالشباب من جميع النواحى، بل اعتمد على الإمكانيات الموجودة فعلا، مثل النوادى الريفية، أو إدارات الشباب بالوزارات..

وأيدت السيدة نفيسة الغمراوى مشاركة الطلاب على أساس أن لجان التخطيط للتعليم فى الدول المتحضرة فيها طلاب بجانب وكيل الوزارة ومدير التعليم والمدرس وولى الأمر، فهذه هى الديموقراطية فى التخطيط، بل أشارت إلى تجربتنا فى مصر، فهناك مجالس عليا يجلس فيها معا الوزير والوكيل ومندوب الشركة، أيضا العامل والفلاح، وتابعت " قد يقال إن الطالب غير ناضج، ولكن عدم النضج قد يوجد أيضا فى القطاعات الأخرى، والذى نرجوه أن يعتبر الشباب من القوى الأصلية للشعب.." (المرجع السابق، ص ٤٨١).

لكن الشيخ محمد الغزالى كان له رأى مختلف: "أخشى ما أخشاه أننا لو تركنا للطلاب أن يشتغلوا بشئون الحياة العامة والقضايا السياسية أن يكون ذلك على حساب نهضتنا الحقيقية، ومن الأفضل أن يكو لدينا طلاب يأخذون مراحل طويلة من الاستغراق فى التعليم والاستفادة الكاملة مما لديهم من كتب ومحاضرات ومختبرات ودراسات وما إلى ذلك، حتى إذا ما تخرجوا بعد ذلك استطعنا أن نأتمن هذه الأجيال الصاعدة على أن تملك زمام أمورنا" (المرجع السابق، ص ٤٨٢).

ووقف مصطفى كامل مراد كذلك ضد اعتبار الطلاب من قوى الشعب العاملة: "فاشتغال الطلبة بالسياسة فى هذه الآونة أمر لا أوافق عليه، وإن كنت أرى أن يسهموا فى إقامة بناء الاشتراكية بنشاطهم الاجتماعى والكشفى، ورحلاتهم الثقافية سواء فى داخل الجمهورية أو باتصالاتهم بالأفراد فى سائر أنحاء العالم " (ص ٤٨٣).

ثم كانت النواة الحقيقية بمنظمة الشباب فى مرسى مطروح عام ١٩٦٤ حيث تكون معسكر سرى لإعداد قادة للمنظمة المأمولة. وتوالت بعد ذلك فكرة المعسكرات، وكان أولها معسكر حلوان فى أواخر ١٩٦٥، افتتحه عبد الناصر نفسه، هذا المعسكر الذى سمى بعد ذلك " المعهد الاشتراكى بحلوان، وكان تحت إشراف على صبرى، ومن هنا فقد سعى لأن يختار طبيب أطفاله د٠ حسين كامل بهاء الدين ليكون مسئولا عن المنظمة التى أنشئت بعد ذلك باسم منظمة الشباب الاشتراكى.

كان الفكر المهيمن بطبيعة الحال هو الفكر الاشتراكى، وكان هدف هذه المعسكرات تثقيف الشباب بالثقافة الاشتراكية، وتبنى وجهة نظر النظام، وإن لم يكن هذا الهدف صريحا علنيا.

كان التثقيف على مراحل ثلاث، ومن يجتاز هذه المراحل، يتخرج من المعهد، ويمكن الاستعانة به فى قيادة مجموعة وإدارة المناقشات فى الحلقات الفكرية التى كانت نهج المعهد فى التربية والتنشئة السياسية.

ومن خلال هذه البوتقة، ولدت منظمة الشباب الاشتراكى.

وعلى الرغم من أن المنظمة كانت خاصة " بالشباب "، وأن الشباب منه الطلاب ومنه العمال، ومنه الفلاحين، لكن الواقع العملى أسفر عن تشكيل الطلاب للأغلبية الساحقة من أعضاء المنظمة.

ومنذ البداية، بذرت بذور أخطاء فى حق الديموقراطية...

فلم يكن للمنظمة لائحة خاصة بها (المرجع الساق، ص ٤)..

ورأس الدكتور حسين كامل بهاء الدين المنظمة بقرار جمهورى، وليس عن طريق الانتخاب، مع أن سنه فى هذه الفترة كانت قد بعد به بعض الشئ عن سن الشباب.

وتم اختيار أعضاء المجلس المركزى لقيادة المنظمة عن طريق رئيس المنظمة، مما جعل معيار الاختيار ينحصر فى المعرفة الشخصية ودرجة الولاء، أيضا بعيدا عن مبدأ الانتخاب.

وكذلك فإن المنظمة شغلت نفسها بالصراع مع الاتحادات الطلابية، سواء بمحاولة الاختراق، أو التجنيد أو السيطرة، أو التوجيه.

وفى كتاب هشام السلامونى فقرات متعددة، فى صفحات عدة (ص ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦) عن الدور " الأمنى " الذى كانت المنظمة تمارسه من خلال أعضائها الشباب، حيث كان بعض الأعضاء يكتب "تقاريرا" عن زملاء أعضاء مثله فى المنظمة، وتم اعتقال عدد غير قليل من أعضاء المنظمة بتهمة تشكيل تنظيم ماركسى داخلها، أو قومى عربى. ويشير جمال سليم إلى ما كان يسمى "بتنظيم الدعاة" الذى رعاه سرا كمال الدين رفعت كتنظيم موازٍ، فى حركة صراع مع على صبرى (جمال سليم، ص١١٣).

ووصلت الرغبة بالمنظمة فى اختراق الاتحادات الطلابية، أن قررت اقتحام انتخابات هذه الاتحادات. وبسبب ما كانت المنظمة قد اكتسبته من كراهية الطلاب، نتيجة لبعض التصرفات السيئة، كان أن لجأت المنظمة إلى التهديد، مستغلة فى ذلك عمداء الكليات الذين كانوا يعملون لأعضاء المنظمة ألف حسابا اعتقادا بأنهم "كتبة تقارير" و "واصلين"، وكانت التهمة المخيفة التى تصيب قلوب كثيرين بالرعب، الاتهام بالرجعية ومعاداة الثورة، حتى ولو كان هذا غير صحيح، وهو فى الغالب كان كذلك.

حتى أعضاء المنظمة أنفسهم، بالكليات خافوا إن لم تقتحم المنظمة الاتحادات، فإن ذلك قد يصورهم بصورة المقصرين المتهاونين غير المخلصين، واستطاعت المنظمة بالفعل أن تحقق ما تريد فى انتخابات ١٩٦٧/٦٦.

ثم إذا بالمنظمة تبتكر فكرة عجيبة، وهى أن يكون هناك مسئول سياسى بكل جامعة لشئون طلابها، يكون له مكتب بمنى الاتحاد الاشتراكى، وأمر كهذا كان خطيرا للغاية، إذ ترجمته العملية لا السيطرة على الاتحاد الطلابى فقط، بل "ترويع" الإدارة نفسها، وتنبيهها أنها ليست وحدها متخذة القرار، وهذا بدوره يدفع من يكون مسئولا عن الإدارة أن يسعى لاسترضاء هذه الفئة الجديدة من أهل السلطان السياسى واستلهامهم الرأى والتوجيه، فتصغر القيادات الإدارية، مهما علا مركزها الإدارى، فى أعين الطلاب، ويفقدون الكثير من الاحترام والتقدير !!

ونتيجة لهزيمة ٦٧، وما حدث للمنظمة من تفسخ عقبها، برؤت انتخابات الطلاب فى العام ١٩٦٨/٦٧ من تخل المنظمة، واستطاعت قوى طلابية جديدة أن تتصدر النتائج وتبرز كقيادات طلابية.

ولما فشلت تجربة منظمة الشباب، ونتيجة لما حدث من انتفاضات طلابية عام ٦٨ كان التفكير فى تشكيل تنظيم طليعى سرى خاص بالطلاب.

وبنفس العقلية والمنهجية، كان القادة الموجهون والمسئولون، هم من مسئولى جهات أمنية، وقيادات تنفيذية، مثل أمين شئون التنظيم بالاتحاد الاشتراكى ووزير الداخلية وسكرتير رئيس الجمهورية بالقاهرة، وشئ مماثل فى المحافظات الأخرى.

الشعبية إذن، والأهلية، كانا أمرين بعيدان عن التفكير، وأن يتم التكوين عن طريق القيادات الإدارية التنفيذية، برزت النفعية والرغبة فى الاستدفاء بدفء السلطة، إبعادا لسياطها، وتقريبا لمغانمها. وأن يتم التجنيد السياسى بإشراف أمنى، تبخرت التربية السياسية، وتحولت العملية إلى صناعة فئة من العملاء الذين قد لا يدركون دورهم الحقيقى لأول وهلة، لكنهم، تدريجيا، يجدون أنفسهم بالفعل وقد تحولوا إلى شكل آخر من "المخبرين" !!

كيف كانت التنشئة السياسية لأعضاء التنظيم تتم فى الكليات والجامعات ؟

هنا نعود إلى الطابع السرى لهذا التنظيم الطليعى، وهو أمر كان عجبا حقا، فمن المشهور أن تكون التنظيمات السرية فى العادة لقوى غير شرعية، لكن أن تلجأ السلطة القائمة بالأمر بالفعل نفسها بتشكيل تنظيم سرى، فهذا كان شيئا ملفتا للنظر، حتى لكأن المقال الذى كتبه إحسان عبد القدوس أثناء أزمة مارس ٥٤ وجر عليه غضبا عاصفا أدخله السجن ثلاثة شهور، وكان عنوانه (الجمعية السرية التى تحكم مصر)، كان مدلوله ما زال سارى المفعول.

كان لا مفر من استخدام نفس أسلوب التنظيمات السرية ألا وهو "المنشورات" حيث يقوم المسئول السياسى عن الجامعة بتسليمها إلى مقررى التنظيم بالكليات، وهؤلاء يقومون بدورهم بتسليمها إلى أعضاء التنظيم، والوحدة الأساسية كانت تتكون من خمس أفراد، والمعرفة تقتصر على الأعضاء الخمسة فقط، لكنهم لا يعرفون "الخمسات" الأخر، وكانت التقارير تصب فى مقر التنظيم الذى كان قائما فى مقر مجلس قيادة الثورة. من كان المسئول المباشر عن التنظيم ؟ إنه وزير الداخلية، شعراوى جمعة، صاحب فكرة "الأمن المركزى" بعد انتفاضة الإسكندرية فى نوفمبر ١٩٦٨ !

وكان هناك حرص واضح على أن يضم كل اتحاد طلابى بعضا من أعضاء التنظيم الطليعى، حيث يكون هؤلاء بمثابة "حصان طروادة" يدلف منه التنظيم ليوجه حركة الاتحاد بطريق غير مباشر، حتى يتلافى الاصطدام، بل وكثيرا ما كان يحدد الأنشطة

المطلوبة أو المسموح بها، وأحيانا أخرى ما كان ينظم مشروعات تربط الطلاب بالقيادة السياسية، وعن طريق مثل هذه المشروعات كان يمكن التعرف على بعض الطلاب الذين كانوا يرون فيهم "خامة جيدة" وفقا لمعايير التنظيم، لضمهم أعضاء فى التنظيم.

ولأن التشكيلات كانت تتبع كل كلية، ثم كل جامعة، وتقوم على السرية، برزت مشكلة "الطائفية" الجامعية، بمعنى أن يسعى مسئول كل جهة إلى إنجاح من ينتمون إلى جامعته أو كليته، ويكون هذا نهج يسلكه كثيرون، فيحدث صراع وتضارب فى المصالح، وهنا تبرز سوأة السرية، ويظهر سلاح التقارير ليدس هذا فى ذاك، حتى لقد استطاع فريق جامعة الإسكندرية، تحت ظلال هذا الصراع عن طريق التحالف مع غير أعضاء التنظيم من الناجحين فى انتخابات ١٩٧٠/٦٩، وبمساعدة بعض قيادات جامعة الإسكندرية أن يسقطوا جميع أعضاء التنظيم فى المكتب التنفيذى لاتحاد طلاب الجامعة، والذين كان عددهم ١٦ عضوا، مع أن قائمة بأسماء ١٦ آخرين كتبت مسبقا وأرسلت إلى عبد الناصر على أساس أنهم هم الذين سيفوزون ويتولون أمر المكتب التنفيذى، مما أدى إلى مزيد من الصراعات الداخلية المؤسفة "والحق يقال أننا حاربنا الغطرسة والغرور والانقسام وأنجحنا لذلك الأعضاء فى المجلس والذين ليسوا أعضاء بالتنظيم الطليعى" (ورقة جامعة الإسكندرية، ص ١٧).

تربية ذوى الاحتياجات الخاصة:

إذا كانت الديموقراطية تسعى إلى أن تطلق العنان للإنسان كى ينمى طاقاته البنائية ويستثمرها فى بناء الجماعة، فإن هناك غالبا فئة من أبناء الجماعة يتعرضون لظروف وراثية أو طارئة تحول بينها وبين حرية الحركة بنفس الدرجة والصورة التى يتحرك بها سائر أبناء الجماعة، نتيجة نقص فى القدرات العقلية أو خلل أصاب عضوا من أعضاء الجسم، أو غير هذا وذاك من صور الإعاقة.

ولقد كانت العادة فى رد فعلنا تجاه هؤلاء المعوقين، فى أحسن الأحوال، الإحسان إليهم بحسن المعاملة والشفقة، لكننا غالبا ما كنا نبعدهم عن المشاركة الحقيقية فى سبل الحياة على أساس أنهم ليسوا مهيئين لذلك.

ثم تبين للجميع أن هؤلاء طاقة لابد من إدخالها فى طاقات العمل الإنتاجى والخدمى والإنسانى، وكل ميسر لما خلق له، وأن أمرا مثل هذا يقتضى تعليمهم وفق ما يكون لديهم من استعدادات عقلية وجسمية، وأن مجرد الإحسان لا يكفى.

والحقيقة المؤسفة أننا فى مصر لم ننتبه بالقدر الكافى إلى أهمية هذه الفئة إلا فى وقت متأخر، ولذا فقد كانت الجهود المبذولة فى تربيتهم وتعليمهم منذ الخمسينيات قليلة، وإن كان من المهم التنبيه إلى أن التعليم الأزهرى كان يقبل دائما الطلاب المكفوفين.

وكانت مدارس تعليم المعوقين تسمى مدارس التربية الخاصة، وتشمل مدارس الصم والبكم والعمى ومدارس ضعاف العقول ممن هم فى سن الإلزام، وكانت تسرى عليهم شروط الإلزام – نظريا – إذا وجدت مدارس خاصة بهم فى مناطقهم.

وسرت على هذه المدارس باقى الشروط والقواعد والأحكام المتبعة فى المدارس الابتدائية العامة، وعرفت هذه المدارس بالأسماء الآتية (المرشد فى نظم التعليم، ص٨):

الأمل (للصم والبكم)، النور (للعميان)، التربية الفكرية (لضعاف العقول) وكانت هذه المدارس موزعة على المناطق التالية:

- معاهد الأمل، وهى: معهد واحد فى كل من المطرية – الزمالك – فصول الأمل للبنين بلوران بالإسكندرية – محرم بك – حلوان – المنيا.
- معاهد النور، وكانت فى كل من: الزيتون – أبى قير – لوران بالإسكندرية – طنطا – المعتمدية بالجيزة – أسيوط – الزقازيق.
- فصول التربية الفكرية والتربية السمعية والمحافظة على البصر، وكانت قائمة فى كل من: مدرسة سنان المشتركة بالزيتون – مدرسة الأمراء المشتركة بالعباسية – السيدة عائشة للبنات بالقاهرة – المنيرة المشتركة بالقاهرة – مدرسة حدائق شبرا المشتركة – مدرسة باحثة البادية للبنات بالقاهرة – – مدرسة القاضى شرف الدين بالقاهرة.

كما كانت هناك معاهد أهلية للتربية الخاصة مثل معهد درة بالإسكندرية للتربية الفكرية، ومعهد النور بالزيتون.

كذلك فلابد من الأخذ بعين الاعتبار فئة أخرى ممن يحتاجون إلى تربية خاصة ألا وهم فئة المنحرفين وفئة ذوى العاهات الجسمية من مقطوعى الأيدى والأرجل.

وقامت جهات حكومية وغير حكومية برعاية هاتين الفئتين فى مؤسسات ودور ملاحظة ودور شباب وغير ذلك مما هو تابع لمصلحة السجون أو لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل (كمراكز التأهيل والتدريب المهنى، أو للمؤسسات الأهلية كمؤسسة درة والجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ورابطة الإصلاح الاجتماعى، ومن

الملاحظ أن هذه الجهات كانت تقدم لهؤلاء تعليما فى مستوى التعليم الابتدائى بجانب التعليم المهنى.

أما وزارة التربية فرعت العمى والصم والبكم والمتأخرين عقليا بإنشاء مدارس خاصة بهم، وهى التى ذكرناها، وقسمت فئة العمى إلى قسمين: فاقدى البصر تماما، وضعاف النظر، وهؤلاء يقل بصرهم عن ٦/٢٤ فى أقوى عين، ويزيد على ٦/٦٠، وذلك بعد العلاج أو من كانت بهم بعض العيوب المتزايدة كقصر النظر المتزايد. وكانت لكل فئة من هؤلاء فصول أو مدارس منفصلة عن الأخرى.

كذلك قسم الصم ومتأخرو الذكاء إلى مجموعتين:

مجموعة يرجى منها ومجموعة لا يرجى منها، وهذه الأخيرة مأواها الملاجئ للتعليم المهنى، أما الفئة الأولى فكانت وزارة التربية تنشئ لها مدارس خاصة فى المستوى الابتدائى لمن هم فى سن التعليم الإلزامى، تدرس لهم المناهج بالطرق التربوية الخاصة بكل نوع على حدة على يد مدرسين مؤهلين ومدربين للقيام بهذا النوع من التعليم.

وكان التعليم فى هذه المدارس أيضا بالمجان حتى فى المدارس التى لم تتبع وزارة التربية والتعليم.

وكان العميان يلتحقون بأقسام داخلية ويقدم لهم العلاج اللازم مجانا.

لم تكن هناك إحصاءات لأعداد هذه الفئات فى جملة المجتمع مما يمكننا من تقيم الجهود المبذولة لتعليمهم، على الأقل من الناحية الكمية، ولا يبقى لنا إلا النظر العام فى خلو محافظات ومدن كثيرة من مدارس للتربية الخاصة، ونحن نعايش ونرى ونلمس، كثرة هذه الفئة من حولنا.

هذا على مستوى المرحلة الإولى، أما على مستوى التعليم الإعدادى، فقد وافقت لجنة الوكلاء بوزارة التربية فى فبراير ١٩٥٧ على إنشاء مدارس فى المستوى الإعدادى للتربية الخاصة على نمط معاهد الأمل والنور ومعاهد التربية الفكرية، وذلك ليلتحق بها من يستطيع متابعة الدراسة من المحتاجين إلى التربية الخاصة، على أن يتبع فيها نفس شروط القبول الخاصة بالمرحلة الإعدادية، ما عدا شرط اللياقة الطبية بطبيعة الحال، كما تدرس فيها المناهج المقررة للدراسة بهذه المرحلة، مع مراعاة أن تكون ملائمة ومتمشية مع احتياجات هؤلاء الأطفال (المرجع السابق، ص ٢٣).

كذلك سعت الإدارة العامة للتعليم الابتدائى إلى تحويل بعض المعاهد الخاصة بالإعداد المهنى للعمى والصم والبكم إلى مدارس إعدادية عملية، يلتحق بها من تتوافر فيه شروط الالتحاق بهذه المعاهد.

أما من لم تستطع مواهبه العقلية تهيئته لتلقى هذه الدراسات العملية أو العلمية فكان يستطيع الالتحاق بالمعاهد المهنية الخاصة بتربية الشواذ.

أما المنحرفون من الأبناء الذين فى سن الثانية عشر وما بعدها والمحولون من محاكم الأحداث فكانت لهم مؤسسات ترعاهم تربويا مثل:

١- دور تربية الشباب، وهى داخلية بمثابة مدارس زراعية أو صناعية أو مدارس للتدبير المنزلى للبنات.

٢- مراكز للتأهيل المهنى وهى أيضا داخلية.

٣- مكاتب التأهيل المهنى يترددون عليها لتوزعهم على المؤسسات أو المدارس أو المنشآت الصالحة لتأهيلهم حسب ظروف كل منهم. والفرق بين المركز والمكتب هو أن المركز لديه اكتفاء ذاتى فى جميع نواحيه أما المكتب فلاعتمد فى إصلاحاته على المنشآت الخاصة.

وأنشأت الوزارة فى العام ١٩٥٩/٥٨ قسمين لتعليم المكفوفين والمكفوفات بالفعل بالتعليم الإعدادى أولهما لتعليم البنين بمدرسة المركز النموذجى للمكفوفين بالزيتون بمنطقة القاهرة الشمالية، والثانى لتعليم البنات بمعهد النور للبنات بالمعتمدية بمنطقة الجيزة، والتعليم بهذه المدارس كان مجانيا وبالأقسام الداخلية، وكان يتجاوز فيه عن سنتين بالنسبة لشرط السن المقرر فى المدارس الإعدادية العامة (ملحق الوقائع المصرية، العدد ٥٨ فى يوليو سنة ١٩٥٩، والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٨).

وكانت هناك أيضا فصول التخصص المهنى لخريجى وخريجات معاهد الأمل (ملحق الوقائع المصرية، العدد ٦٣، الصادر فى ١٥الأغسطس سنة ١٩٦٠)، وهى خاصة بالصم والبكم ومدة الدراسة بهذه الفصول أربع سنوات، وكان التعليم بها بالمجان، وسارت الدراسة بها على النظام الداخلى، وقامت ملحقة بمعهد الأمل للبنين بحلوان، وبمعهد الأمل للبنات بالمطرية.

وقضت النشرة ١١١ لسنة ١٩٦٩ بضرورة الالتزام بمجموعة من القواعد العامة بالنسبة للقبول بمدارس وفصول التربية الخاصة، أهمها:

١- تجرى الدراسات التشخيصية الكاملة والفحوص التخصصية للتلاميذ من النواحى الطبية والنفسية والاجتماعية والتعليمية بمعرفة الأطباء والأخصائيين وتقدم تقارير وافية بنتائج هذه الفحوص عن كل حالة ويوجه التلاميذ على أساس هذه الدراسات والفحوص إلى مدارس وفصول التربية الخاصة التى تلائم حالاتهم، على أن يتم ذلك قبل بدء الدراسة بوقت كاف.

٢- يكون البت فى قبول التلاميذ بمدارس وفصول التربية الخاصة بمعرفة لجنة فنية تضم ناظر المدرسة والطبيب والأخصائى النفسى والاجتماعى وعضو من هيئة التدريس يختاره ناظر المدرسة وتعتمد قرارات هذه اللجنة من مديرية التربية والتعليم بالمحافظة.

٣- الجهة الرسمية المسئولة عن فحص التلاميذ طبيا ونفسيا واجتماعيا هى الصحة المدرسية والوحدات العلاجية والعيادات النفسية التابعة لها، وأجازت النشرة، فى حالة عدم وجود الأخصائى النفسى المختص أو الطبيب، الأخصائى أو الأخصائى الاجتماعى الرجوع إلى مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية التابعة لوزارة التربية والتعليم أو العيادات النفسية التابعة للجامعات أو المستشفيات العامة التى يتوافر فيها هؤلاء الأخصائيين لإتمام الفحوص اللازمة للتلاميذ وبحث حالاتهم.

٤- كذلك أجازت النشرة إمكان إعادة النظر فى تشخيص الحالات بمدارس وفصول التربية الخاصة بمعرفة اللجنة الفنية المشار إليها بناء على تقارير هيئة التدريس أو الأخصائيين على ضوء ما يلاحظ على الحالة وما يطرأ عليها من تغيير، وللجنة أن توصى بإعادة التلميذ إلى المدرسة العادية أو تحويله إلى نوع آخر من التربية الخاصة وفقا لما يتبين لها من التشخيص الجديد للحالة.

والجدول التالى يبين جملة مدارس وأقسام وفصول وتلاميذ التربية الخاصة حسب الحالة فى ١٥نوفمبر ١٩٦٧ (المفكرة الإحصائية، ١٩٦٨/٦٧، ص ١٢):

جدول رقم (٤٨)

نوع التعليم	مدارس	أقسام	فصول	بنات	بنين	جملة
ابتدائى رسمى						
معاهد النور	١٠	--	٨٢	٢٩٥	٤٦١	٧٥٦
مهنى بالنور	١	--	٣	--	٤١	٤١
معاهد الأمل	٧	٤	١١١	٣٣٧	٧٦٩	١١٠٦
مهنى بالأمل	١	٢	٢٩	١٥٤	٢٠٤	٣٥٨
تربية فكرية	٩	٣٨	١٥٢	٤٤٨	٨٣٨	١٢٨٦
محافظة على						
البصر	١	٥	٢٢	٧١	٩٨	١٦٩
روماتيزم القلب	١	--	٦	٩٣	٤٩	١٤٢
جملة	٣٠	٤٩	٤٠٥	١٣٩٨	٢٤٦٠	٣٨٥٨
ابتدائى بمصروفات						
أمل	١	--	٧	١٩	٢٩	٤٨
جملة	٣١	٤٩	٤١٢	١٤١٧	٢٤٨٩	٣٩٠٦
إعدادى رسمى						
النور	--	٣	١٥	٩٠	١٣٨	٢٢٨
محافظة على						
البصر	--	١	٣	٢٧	٢١	٤٨
جملة	--	٤	١٨	١١٧	١٥٩	١٥٩
بمصروفات						
(أمل)	--	١	٤	٦	٢٠	٢٦
جملة	--	٥	٢٢	١٢٣	١٧٩	٣٠٢
ثانوى رسمى ؛						
نور وأمل	--	٢	٨	٥٠	٧٣	١٢٣
جملة كلية	٣١	٥٦	٤٤٢	١٥٩٠	٢٧٤١	٤٣٣١
مؤسسات						
اجتماعية	١٩	١	١٠٠	٥٧٠	٢٣٨٧	٢٩٥٧

ولعلنا نلاحظ الفرق بين جملة البنين والبنات، فى الجملة العامة للتربيـــة الخاصـــة، فبينما وصل عدد البنين إلى ٢٧٤١، نجد البنات ١٥٩٠، بينما ينعكس الحـــال بالنســبة للمؤسسات الاجتماعية، إذ بلغ عدد البنين إلى ٥٧٠، بينما بلـــغ عـــدد البنـــات ٢٣٨٧، والفرق هنا شاسع كما نرى.

محو الأمية وتعليم الكبار

الديموقراطية بطبيعة الحال تقوم على توافر القدرة على الاختيار بين أكثر من بديل، وأمر كهذا يصعب القيام به دون توافر القدر المناسب من المعلومات الخاصة بما سوف نختار بينه. وإذا كان من الممكن، فيما قبل من عصور، أن يعتمد الإنسان فى الحصـول على مثل هذه المعلومات من خلال الخبرة المباشرة، أو الموروثات الشفوية، إلا أن مـا بلغته الحضارة من خطوة مذهلة فى التقدم فى العصر الحديث، والكـــم الرهيـب فـــى المعلومات المتدفقة المتزايدة دوما، فضلا عن تنوعها، وتطورها النوعى، تفرض فرضا أن يكون السبيل إلى الحصول على المعلومات عن طريق التعلم.

ولا تتوقف المسألة على ذلك، فقد أصبح من المسلم به أيضـــا أن هنـــاك مـــهارات متعددة ليس هنا مجال الإشارة إليها لابد أيضا من توافرها حتـــى يمكـــن للمواطـــن أن يحسن الاختيار، وكذلك أن يحسن التقدير ويمتلك ما لابد من امتلاكـــه مـــن مـــهارات التعامل مع الآخرين، ومع عناصر البيئة المختلفة.

من هنا أصبح من حتميات الممارسة الديموقراطية أن تظلل مظلة التعليم المواطنيـــن كافة. ومع الأسف الشديد، فعلى الرغم من البدايات المبكرة للوعى بضـــرورة التعليـــم لإحسان ممارسة الديموقراطية، مما يمكن إرجاعه إلى مجلس شـــورى القوانيـــن عـــام ١٨٦٦، إلا أن نسبة الأمية ظلت لا تقل عن ٧٠% فى بدايات الثـــورة، وراثـــة عـــن سنوات سابقة.

وكان المفروض أن يؤدى النص على إلزامية التعليم إلى المساهمة فى خفض نســـبة الأمية، لكن قصور طاقة استيعاب الأطفال الذين فى سن الإلزام عمل على العكـــس، أى الإضافة المستمرة إلى أعداد الأميين، وكان السبيل إلى خفض الأعداد هو تلك الجـــهود التى كانت تبذل لمحو أمية الكبار.

وكان أول تشريع يصدر خاصا بشأن محو الأمية فى مصر هو القانون رقـــم ١١٠ لسنة١٩٤٤، فى عهد حكومة الوفد.

وقد واتت مصر فرصة ذهبية، عندما أنشأت اليونسكو مركزا عالميا فى المكسيك للتربية الأساسية سنة ١٩٥١، فتقدمت مصر مقترحة إنشاء مركز مماثل على أراضيها يخدم مصر والدول العربية، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح بالفعل، وأنشئ المركز فى قرية سرس الليان بمحافظة المنوفية فى يناير ١٩٥٣، ليتولى تدريب المبعوثين من الدول العربية تدريبا يمكنهم من فهم مشكلة الأمية وإجراء البحوث والدراسات فى هذا المجال وإنتاج المواد التعليمية للأميين الكبار (صبحى عطاالله وزميله، ص ٣٧).

كان المصطلح الذى قام على أساسه المركز هو "التربية الأساسية" حيث قصد بها الحد الأدنى أو المقدار الذى لا يمكن الاكتفاء من التربية بأقل منه، وغنى عن البيان أن "الحد الأدنى" مسألة نسبية تتفاوت بتفاوت المجتمعات، لكن تظل القراءة والكتابة هى العنصر الذى يستحيل أن يخلو منه هذا الحد الأدنى.

ولم يكن نشاط المركز خاصا بمحو الأمية فقط، وإن كان هذا قد استحوذ على جهد كبير، وإنما امتد ليشمل ما يمكن أن يندرج تحت مسمى "تعليم الكبار"، والتنمية الريفية.

وكانت مهمة الوحدة الخاصة بمحو الأمية إعداد وتجريب الكتب الأساسية لمحو الأمية وطرق التقويم والاختبارات وطرق التدريس، وقام المبعوثون بتطبيقها فى الفصول التى فتحوها فى قرى محافظة المنوفية، واعتبر هذا العمل بحق أهم ركائز العمل فى محو الأمية على أسس كانت لها آثارها الإيجابية، كما أنها أفادت من تجارب الأمم الأخرى وقامت على أساس التجريب المتقن الواعى بأحوال البيئة والمجتمع (المرجع السابق، ص ٤٣).

لكن الغريب حقا هو الذى يتبين لنا من مقارنة الميزانية الخاصة بمحو الأمية فى وزارة التربية فى عدد من السنوات السابقة على الثورة، وسنوات بعد الثورة، حيث يتوقع القارئ من غير شك أن تجئ المقارنة لصالح الفترة الثانية، لكن الواقع يقول بغير هذا، وفيما يلى ميزانية ما قبل الثورة (سعيد سليمان، ص ٤١):

جدول رقم (٤٩)

السنة الدراسية	المبلغ بالجنيه
١٩٤٦/٤٥	٢٠٠,٠٠٠
١٩٤٧/٤٦	٣٣٨,٠٠٠
١٩٤٨/٤٧	٣٤٨,٠٠٠
١٩٤٩/٤٨	٥٠٠,٠٠٠
١٩٥٠/٤٩	٥١٢,٠٠٠
١٩٥١/٥٠	٥٦٤,٠٠٠
١٩٥٢/٥١	٤٢٢,٠٠٠
الجملة	٢,٨٨٤,٠٠٠

فالتزايد واضح من عام لآخر، لكنه يتوقف، ثم نرى انخفاضا عام ١٩٥٢/٥١، وهو عام اضطراب سياسى كبير كما هو معروف.

أما سنوات ما بعد الثورة فتسير وفقا للصورة التالية (المرجع السابق، ص ٥٥):

جدول رقم (٥٠)

السنة	الميزانية بالجنيه
١٩٥٣/٥٢	٢٠٠,٠٠٠
١٩٥٤/٥٣	٩٤,٠٠٠
١٩٥٥/٥٤	٧٤,٠٠٠
١٩٥٦/٥٥	٦٥,٠٠٠
١٩٥٧/٥٦	٦٥,٠٠٠
١٩٥٨/٥٧	٥٠,٠٠٠
الجملة	٥٤٨,٠٠٠

المقارنة إذن صارخة، لكن لابد ألا يغرب عن أذهاننا أن مثل هذه الميزانيات لا تصور حجم الجهد المبذول الحقيقى فى مجال محو الأمية، إذ لا ننسى الجهد الذى كان يقوم به مركز سرس الليان، وهو غير محسوب هنا، كذلك فإن التزايد فى قبول التلاميذ بالتعليم الابتدائى هو سبيل آخر، كان من شأنه أن يضيف لبنات إلى صرح الجهود

المبذولة، فضلا عن تفتح الوعى العام الذى لا شك فيه، مما كان يدفع مواطنين كثيرين إلى محو أميتهم بجهودهم الخاصة. وما لا يقل عن ذلك أهمية، جهود هيئات ومؤسسات أخرى رسمية وأهلية، يأتى فى مقدمتها الجيش الذى كان قد بدأ يدلى بدلوه فى هذا المجال الهام.

ولما أجرى أول تعداد للسكان فى عهد الثورة عام ١٩٦٠، كان وضع الأمية كما يلى:

جدول رقم (٥١)

الذكور	الإناث	المجموع		
السكان (١٠ سنوات فأكثر)	٨٠١٢٠٠٠	٨٦٩٤٠٠٠		١٦٧٠٦٠٠٠
عدد الأميين (١٠ فأكثر)	٥١٢٨٠٠٠	٧٥٦٤٠٠٠		١٢٦٩٢٠٠٠
نسبة الأمية	%٦٤	%٨٧		%٧٦
أما فى عام ١٩٦٦، فقد تطورت الأرقام لتتخذ الصورة التالية:				
السكان (١٠سنوات فأكثر)	١٠٥٩١٠٠٠	١٠٦٣٩٠٠٠		٢١٢٣٠٠٠
عدد الأميين (١٠ سنوات فأكثر)	٥٢٩١٠٠٠	٨٠٧٢٠٠٠		١٣٣٦٣٠٠٠
نسبة الأمية	%٥٠	%٧٦		%٦٣

(الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء: إحصاءات عامة ودراسات تحليلية، القاهرة، ١٩٧٠).

فإذا قارنا بين نسبة انخفاض الأمية كما تشير إليه هذه الأرقام فسوف نجد أنه بينما تمثل النسبة هنا ٢,٢%، نجد أن معدل الزيادة السكانية السنوى كان ٢,٦%، مما كان يعنى عمليا أن أعداد الأميين فى تزايد، على الرغم من انخفاض النسبة.

ونظرا لقيام نظام الحكم المحلى، فقد شهدنا تنفيذ مشروعين، يسجلان اتجاها هاما فى مكافحة الأمية وهو التجريب فى مكان محدد وعلى عدد معين من الأميين بغية تقويم عناصر العمل من حيث: حصر الأميين، ووضع الخطة العلمية، وأسلوب العمل، وتكوين الجهاز الإدارى، والإشراف الفنى، وإعداد المواد التعليمية، وحساب العائد الاقتصادى، وهذان المشروعان هما:

- مشروع مدارس الشعب بمحافظة القاهرة، وبدئ فى تنفيذه فى فبراير ١٩٦١، واستمر حتى عام ١٩٦٤، حيث محا أمية ٤١٢٣٢ مواطنا.

- المشروع التجريبى بالإسكندرية، والذى تشابه فى تكوينه وعمله مع مشـــروع القاهرة.

واستجابت الدول العربية لدعوة مصر إلى المؤتمر الإقليمى الأول لتخطيط وتنظيـــم برامج محو الأمية فى البلاد العربية فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ بالإسكندرية، وقد ســـاهمت مصر فى إعداده وإدارته، وعبأت له طاقات فنية وإدارية من جميع الوزارات (صبحـى عطاالله وزميله، ص ٥٦).

وكان من أهم ما أسفر عنه المؤتمر التوصية (٢) الخاصة بإنشاء جهاز خاص بمحو الأمية وتعليم الكبار، ضمن أجهزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وخرجـــت الفكرة بالفعل إلى حيز التنفيذ، وقام هذا الجهاز طوال فترة وجوده بمصر قبل أن ينتقـل إلى بغداد يقوم على أكتاف مجموعة من الخبراء والباحثين من مصر، بالإضافـــة إلـــى غيرهم من أبناء البلدان العربية، ويضيف الكثير إلى الفكر والتطبيق التربوى، خاصـــة وأنه كان يصدر مجلة متخصصة فى محو الأمية وتعليم الكبار كـــان اســـمها (تعليـم الجماهير)، حيث صدرت فى سنواتها الأولى من مصر.

وقد ترتب على هذا إصدار " ميثاق الإسكندرية " فى أكتوبر ١٩٦٤، يتضمن المبـادئ الآتية:

- أن المعرفة والتعليم حق لكل مواطن يعادل حقه فى الحياة والحرية.
- أن العالم العربى حين يسعى إلى جعل مهارات القراءة والكتابة فـــى متنـــاول العرب جميعا، فإنه يستعيد طبيعته الأصلية.
- أن القضاء على الأمية يعنى حدا أدنى من الثقافة يمكن المواطن العربى من أن يتفاعل بفطنة مع وطنه المحلى ويساير إنجازات العصر.
- أن معرفة القراءة والكتابة تسد ما بين الأفراد من فجوات.
- أنه يجب أن ترتبط برامج محو الأمية ارتباطا مباشـــرا بمشـــروعات التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية.
- أنه يجب أن تتمتع المرأة بحقها الواضح الصريح فى التعليم.
- ينبغى ألا يكون تعليم القراءة والكتابة غاية فى ذاته، بل يجب أن يعتبر بدايـــة مرحلة أخرى يتمكن المتعلمون الجدد خلالها من أن يتابعوا ما يدول حولهم من أحداث.

ولما كان نهج التخطيط قد بدأ يذيع وينتشر فى مصر مع دخول حقبة الستينيات، وعرفنا خطة قومية عامة، وضعت وزارة التربية والتعليم اتساقا مع هذا النهج خطة بهدف القضاء على الأمية خلال ثلاثة عشر عاما (١٩٦٢-١٩٧٥)، دون أن نعرف لماذا ثلاثة عشر عاما بالذات ؟ وكيف تبدأ خطة قومية خمسية عامة للدولة، وتتأخر خطة مثل هذه عنها وتكون لها مدة زمنية مختلفة، خاصة وأنه كانت هناك خطة أخرى خمسية ثانية ؟ ألا يغير محو الأمية على مجمل القوى البشرية التى هى العماد الأساسى للخطة القومية ؟

وفقا لهذه الخطة، كان من المفترض محو أمية مليون أمى سنويا (مسار جديد لتجربة محو الأمية فى مصر، ص ٨).

فلما ظهرت توصيات المؤتمر الإقليمى بالإسكندرية عام ١٩٦٤، أصبحت المدة المحددة ١٥عاما اتساقا مع باقى الدول العربية (خطة محو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٦٥)، وبطبيعة الحال، فإن شيئا من هذا أو ذاك لم يتحقق.

وقبل أن تطوى صفحات عام ١٩٧٠ صدر القانون رقم ٦٧ فى ١٩٧٠/٨/٢٥ فى شأن تعليم الكبار ومحو الأمية، والمفروض أن هناك خطة قائمة، فهل يصدر مثل هذا القانون المنظم للعمل وإجراءاته أثناء الخطة، وبعد تنفيذها بعدة سنوات ؟ !

وقد نص القانون فى سطوره الأولى على الاعتبار الذى يقوم عليه تعليم الكبار ومحو الأمية: تعليم الكبار ومحو الأمية مسئولية قومية سياسية.

ومن هنا فقد نصت المادة الأولى منه على أن الهدف من تعليم المواطنين الأميين هو رفع مستواهم ثقافيا واجتماعيا ومهنيا،

وأن الجهات الملزمة بتنفيذ القانون هى: وزارة التربية والتعليم – الوزارات (القطاع الحكومى)– وحدات الإدارة المحلية – الهيئات والمؤسسات العامة (القطاع العام) – الاتحاد العام لنقابات العمال – النقابات المهنية – الجمعيات – أصحاب الأعمال – المثقفون من الأفراد.

وقد حدد القانون أبعادا بعينها يتسم بها المواطنون الأميون، وهى:

- البعد العمرى، فهم الذين تتراوح أعمارهم بين سن الثامنة والخامسة والأربعين.
- الوضع التعليمى، فهم غير المقيدين فى مدرسة.
- البعد التحصيلى، فهم الذين لم يصلوا فى تعليمهم عند العمل بهذا القانون إلى مستوى الصف الرابع.

وقسم الأميون إلى فئتين:

١- الأميون من بين العاملين فى مؤسسات القطاع الحكومى، والقطاع العام، وجعلت مهمة تعليمهم تقع على عاتق قطاعاتهم.

٢- ما دونهم من المواطنين غير العاملين فى هذه المؤسسات، حيث جعلت مهمة تعليمهم تقع على عاتق وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية والتنظيمات السياسية والشعبية.

وقد تمثل الهيكل التخطيطى على المستوى القومى فى مجلس أعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية يصدر بتشكيله وبنظام العمل فيه قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير التربية والتعليم، بالاتفاق مع اللجنة المختصة باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى.

والحق أن المشكلة الأساسية كانت تكمن فى عجز المدارس الابتدائية عن استيعاب كافة الأطفال الذين فى سن الإلزام، مما كان من نتيجته إضافة مستمرة إلى رصيد الأميين، على الرغم من الجهود المبذولة، فمن عام ٦١ ٦لى ٦٤ كانت نسبة الاستيعاب للأطفال فى سن الإلزام ٧٨%، أى أن ٢٢% منهم يضافون إلى جيش الأميين، وفى عام ٧١/٧٠ أصبحت هذه النسبة ٨٠%.

ونضيف إلى ذلك ما ابتلى به نظام التعليم الابتدائى معظم الفترة بمثالية تربوية، أضرت أكثر مما نفعت، ألا وهى ما عرف باسم النقل الآلى الذى قضى بعدم نقل التلاميذ من صف إلى آخر بناء على امتحان، وإنما يكفى حضوره نسبة معينة من شهور السنة الدراسية، مما جعل عددا غير قليل من كلا المعلمين، والتلاميذ، لا يبذلون جهدا حقيقيا للتعلم، وبالتالى يتخرج التلميذ من المدرسة ويعود مرة أخرى إلى الأمية بسرعة، خاصة إذا لم يواصل تعليمه، وهذا ما كان يحدث لأعداد غير قليلة، وبالذات من أبناء الفقراء الذين كانوا يضطرون لترك المدرسة، حتى يلتحقوا بعمل يدر بعض الدخل، مهما قل، للأسرة.

وعلى الرغم من أن نسبة أمية الإناث كانت أكثر ارتفاعا من مثلها عند الذكور لأسباب ثقافية تاريخية معروفة، فإن عدد المقيدات منهن فى فصول محو الأمية كانت تسجل انخفاضا ملحوظا عن مثيلتها للذكور، فبينما كان عدد المقيدين عام ٦٤/٦٣، ٩٠٩٢٧ من الذكور، كان عددهن بين الإناث ٢٥٧٦٨، وفى عام ٧٠/٦٩ بلغ عدد

الذكور ٦٦٥٧٠، وعدد الإناث ٩١١٤. وهذه الأرقام تظهر لنا كذلك تناقصا فى الإقبال على هذه الفصول (صبحى عطاالله وزميله، ص ٧٠).

وكانت هناك هناك فى عام ١٩٥٤ تجربة تشرف عليها وزارة التربية مع الهيئة الأمريكية المشتركة، وكانت التجربة تتعلق بتنفيذ مشروع للتربية الأساسية فى قريتين بمحافظة الجيزة (تعليم الكبار عبر العصور، ١٣٩). وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أن التفكير بدأ يمتد بالخدمة التربوية التى تقدم للكبار إلى ما هو أبعد من القضاء على أميتهم بقصد رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لهم.لكن هذا المشروع تم دمجه مع ميزانيته فى الإدارة العامة لمكافحة الأمية التى صار اسمها بعد ذلك الإدارة العامة للتربية الأساسية ومحو الأمية. ومع الأسف فإن الإدارة لم تستثمر تجربة القريتين لتنفيذ مثلها فى قرى أخرى، ويبدو أن قصور ذات اليد كان له أثره فى هذا، فميزانية هذه الإدارة لم تتعد مبلغ خمسين ألف جنيه مصرى فى العام ٥٨/٥٧ (المرجع السابق، ص ١٤٠).

وقد ورثت الثورة تجربة فى تعليم الكبار كانت على درجة عالية من التفكير التربوى الثقافى القومى، ألا وهى فكرة الجامعة الشعبية، فإذا كانت الجامعة بصورتها المعروفة جامعة للصفوة، مهما قلنا عن وجوب الانفتاح على المجتمع، من حيث الشروط التى توجبها فيمن يلتحق بها، فقد شعر القوم بالحاجة إلى جامعة حرة شعبية، لا تمنح درجات علمية، ولا تشترط للالتحاق بها سنا معينة ودرجات علمية خاصة، وهى المعانى الحقيقية لما عرف بتعليم الكبار، وكان أول قرار خاص بها صادرا فى وزارة د. عبد الرزاق السنهورى بمقتضى القرار ٦٥٤٥ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٠، وكذلك القرار ٦٦٥٩ فى مارس ١٩٤٦ فى وزارة محمد حسن العشماوى، والذى على أساسه أصبحت الجامعة مستقلة ولها مجلس إدارة خاص بها.

وعند قيام الثورة كانت هذه الجامعة تسمى (مؤسسة الثقافة الشعبية)، وكان الغرض منها نشر الثقافة بين أفراد الشعب على أساس من الرغبة الشخصية دون اشتراط مؤهلات معينة للمساهمة فى إيقاظ الوعى القومى عن طريق العمل على رفع المستوى العام الفكرى والاجتماعى، وهى فى هذا هدفت إلى تعليم وتثقيف الكبار من الرجال والنساء الذين رغبوا فى توسيع مداركهم، كانت الدراسة بالمؤسسة مسائية.

فكأن حق الانتساب إلى المؤسسة كان مباحا للجنسين، لكنه اشترط ألا يقل سن المنتسب عن ١٦ عاما، وأن يكون ملما بالقراءة والكتابة.

وكانت المؤسسة تضم الشعب الآتية:

الدراسات السياسية – الدراسات التاريخية – الدراسات الأدبية – الثقافة العلمية – الدراسات المهنية (الصحفية والصناعية والتجارية والزراعية..إلخ) – الدراسات الاجتماعية – الثقافة الصحية – الثقافة النسوية – الفنون الجميلة (الرسم والتصوير والزخرفة والنحت والموسيقى والتمثيل) – اللغات الحية (الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية) – فن المكتبات (المرشد فى نظم التعليم، ص ٢٠٢).

وكانت لها فروع متعددة فى أنحاء البلاد.

والدراسة الخاصة بالشعبة النسائية كانت تعطى فى مدارس البنات التابعة لوزارة التربية والتعليم والشعب الدراسية الأخرى التى يزيد عدد الطالبات فى كل منها على عشرين طالبة يمكن أن ترتب لهن دراسات فيها منفصلة عن الطلبة.

فلما أنشئت وزارة الثقافة عام ١٩٥٨، انتقلت تبعية المؤسسة إليها وأصبح اسمها جامعة الثقافة الحرة، وأصبحت أهدافها تتلخص فيما يلى (وزارة الثقافة والإرشاد القومى، ١٩٦٠):

١- العمل على نشر الثقافة بين المواطنين على أساس من الرغبة الشخصية دون اشتراط مؤهلات معينة.

٢- المساهمة فى إيقاظ الوعى القومى والشعور بالمسئولية وتوضيح واجبات المواطنين الاجتماعية والقومية.

٣- نقل أنواع النشاط الثقافى والفنى الذى تمارسه إدارات وزارة الثقافة والإرشاد إلى المدن والقرى لينتفع به أكبر عدد من أبناء الشعب.

٤- تنظيم دراسات تعليمية بقصد تعليم الكبار من الجنسين الذين يرغبون فى توسيع مداركهم ورفع مستوياتهم ومعاونتهم على الاستمرار فى تثقيف أنفسهم والاتصال بما يستجد فى شتى ميادين المعرفة.

٥- تدريب الراغبين فى زيادة حصيلتهم من المرانة العملية فى مختلف العلوم والفنون تدريبا يرفع مستوى أعمالهم ويجعلهم يقبلون على عملهم اليومى أوفر حيوية وأكثر كفاية.

٦- معاونة المواطنين فى مختلف المدن والقرى على تذوق الفنون والآداب وحثهم على المطالعة والرياضة وشغل أوقات فراغهم بما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالخير.

وكانت مدة الدراسة سبعة أشهر، ما لم يتقرر زيادتها في بعض الشعب طبقا لمناهجها، وهى تختلف فى شعبة عن الأخرى وفقا لما يعطى بها من دراسات.

واستمرت الشعب كما هى فى ما تقدمه من دراسات.

لم تأخذ قضية الأمية وتعليم الكبار حقها من الاهتمام الذى يتكافأ مع خطورتها وجوهريتها فى مجتمع مفروض أنه اختط منهجا ثوريا للنهوض الاجتماعى، لكن يبدو أن تزايد الطموحات الاجتماعية والطلب الاجتماعى على التعليم النظامى، وفى الوقت نفسه قصور الإمكانيات عن تلبية كل هذه الطموحات والتطلعات، قد خفض ممن مستوى الاهتمام بهذا القطاع المهم، وإن كنا لا نستطيع أن ننسى جهودا لا بأس بها كانت تبذل داخل القوات المسلحة، لكن المعلومات الخاصة بها لم تتح لنا مع الأسف الشديد.

مؤشرات أخرى ديموقراطية:

ولم تكن هذه الجوانب والمجالات التى تناولناها هى وحدها التى يمكن أن تعبر عن مدى الممارسة الديموقراطية فى عالم التعليم، فهناك كذلك مؤشرات أخرى، لعل أبرزها ما يتصل بمجانية التعليم، ولم نفرد لها جزءا خاصا على أهميتها على أساس أن القطاع الأكبر من التعليم فى مصر وهو التعليم العام والتعليم الفنى كانا قد تقررت مجانية التعليم فيهما قبل قيام الثورة، ويبقى أن الفضل للثورة فى تقرير مجانية التعليم العالى، كما مر بنا، حيث أن مثل هذه المجانية أنهت عصرا طال انحصرت فيه الجامعات على وجه التقريب فى نطاق صفوة كانت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية تمكنها من تعليم أبنائها فى الجامعة.

ولابد من تسجيل فضل الخطوة الأولى لأحمد نجيب الهلالى وزير المعارف فى وزارة الوفد التى تشكلت فى فبراير عام ١٩٤٢، مع ضرورة التنبه إلى أن نزعة طه حسين كانت كامنة خلف ما كتبه الهلالى عام ١٩٤٣، من أنه لا يليق بمصر أن تتخلف عن غيرها من الدول التى بدأت تسعى نحو تحقيق مبدأ تكافوء الفرص، عن طريق مجانية التعليم (محمد أبو الإسعاد: مجانية التعليم، ص ١١).

وعلى الرغم من تقرير مجانية التعليم فى المرحلة الابتدائية منذ عام ١٩٤٤، إلا أننا نلاحظ أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣، الذى سبق أن فصلنا القول فيه قد أجاز إنشاء مدارس ابتدائية تجريبية أو نموذجية بمصروفات، وحدد القرار الوزارى رقم ٥٨٥

بتاريخ ١٩٥٥/٩/١٧ نظام العمل بها (عوض توفيق، مجانية التعليم، ص ٤٧)، وأمر مثل هذا يمكن أن يعتبر قدوة مبكرة لما شهدناه بعد ذلك منذ عام ١٩٧٩ مما يسمى بالمدارس التجريبية الحكومية للغات، وبالتالى استمرار حظوة البعض بخدمة تعليمية متميزة، بناء على قدرة على تحمل مصروفات هذه المدارس.

ولم تحصل الدولة من التلاميذ فى المدارس على اختلاف أنواعها إلا رسوما بسيطة، نرى مثالا لها فى عدد الوقائع المصرية الصادر فى ١٩٦٦/١٠/٢٠ حيث نجد القرار الوزارى ينص على ألا تحصل أية رسوم فى التعليم الابتدائى، أما فى الإعدادى، فلم تتجاوز الرسوم جنيها للتأمين ضد الحوادث، ومائة وخمسين قرشا للمعامل.

وفى التعليم الثانوى، ودور المعلمين والمعلمات، كانت هذه الرسوم (بالقروش): ١٥٠، تأمين ضد الحوادث، ٣٠٠ للمعامل، ١٥٠ لاتحاد الطلاب.

وفى الجامعات، نجد أن القرار الجمهورى رقم ٢١٦ لعام ١٩٥٦ قد حدد الرسوم الجامعية، بحيث يدفع طلاب كليات الآداب، والحقوق، والتجارة، والعلوم، ودار العلوم، وكلية البنات ١٥ جنيها، وفى كليات الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والهندسة، والزراعة، والطب البيطرى، كانت الرسوم ٢٠ جنيها، على أن تدفع الرسوم على قسطين، كل منهما فى بداية الفصل الدراسى. هذا فضلا عن مبلغ ٣٥٠ قرشا سميت بالرسوم الإضافية عن بعض الخدمات المطلوبة للطلاب (مكتبة، علاج..إلخ، وترتفع هذه الرسوم فى الكليات العملية نتيجة للمعامل.

ومع ذلك فقد أباح النظام تمتع الطلاب الذين يحصلون على ٦٠% على الأقل فى مجموع درجات التوجيهية (الثانوية العامة)، وعلى تقدير جيد على الأقل، بالمجانية، مما كان يعنى إتاحة الفرصة لعديد من أبناء الفقراء أن يتمتعوا بالتعليم الجامعى مجانا، إذا هم اجتهدوا فى تحصيلهم العلمى، وهذا الأمر لابد من ربطه بأن التعليم فى ذلك الوقت لم يكن قد غرق فى مستنقع الدروس الخصوصية.

وكان هناك حرص واضح لتشجيع المتفوقين والمتميزين، وعلى سبيل المثال، نص القرار الوزارى رقم ١١٦٠ بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٩ على منح ١٢٠ جنيها لمدة سنة على أقساط شهرية، للطلاب:

- الثلاثون الأوائل فى امتحان الشهادة الثانوية العامة (قسم علمى).
- العشرة الأوائل فى امتحان الشهادة الثانوية العامة (قسم أدبى).
- الخمسة الأوائل فى امتحان شهادة المعلمين والمعلمات العامة والريفية.

- الخمسة الأوائل فى امتحان الشهادة الثانوية التجارية.
- الخمسة الأوائل فى امتحان الشهادة الثانوية الزراعية.
- الخمسة الأوائل فى امتحان الشهادة الثانوية الصناعية

وتقررت منح كذلك للطلاب الناجحين فى امتحانات النقل بالكليات والمعاهد العالية التابعة للوزارة إذا كانوا حاصلين فى هذه الامتحانات على تقدير ممتاز، أو ٨٥% على الأقل، وكذلك الطلاب الطلاب المستجدين فى هذه الكليات والمعاهد المستجدين إذا كانوا حاصلين على ٨٠% فأكثر فى أى شهادة تؤهلهم للالتحاق بها.

٠٠٠إلى غير هذا من منح ومكافآت متعددة لمختلف فئات المتفوقين.

وطلبت وزارة التربية من جميع مديرياتها بالمحافظات إنشاء فصول خاصة للمتفوقين من الطلاب والطالبات فى التعليم الإعدادى والثانوى العام، يلحق بها الحاصلون على ٨٥% فأكثر من مجموع الدرجات بالنسبة للناجحين فى امتحان إتمام الشهادة الابتدائية، وعلى ٨٠% فأكثر للناجحين فى امتحان الشهادة الإعدادية، كما أجاز القرار أن يلحق بهذه الفصول الحاصلون على ٨٥% فأكثر من المجموع للناجحين فى امتحانات النقل وبشرط النجاح فى جميع المواد (رياض منقريوس، ج٣، ص ٢٩٧).

كما طلبت الوزارة أن تشكل كل مديرية لجنة خاصة لرعاية المتفوقين بها علميا وصحيا واجتماعيا بجميع المراحل، على أن يخصص لهذه الفصول مدرسون ومدرسات من ذوى الكفاءة الممتازة، وإحاطة هؤلاء الموهوبين بالرعاية الواجبة.

وربما يكون من المؤشرات على مدى الممارسة الديموقراطية فى التعليم النظر المقارن للخدمة التعليمية فى كل من الريف والحضر (دراسات وبحوث إحصائية، ج٣، ص ٢٠٣):

فالإحصاءات الخاصة بالأعوام من ٦١/٦٠ إلى ١٩٦٣/٦٢ تشير إلى أن نسبة سكان الريف بلغت ٦٣% من جملة السكان فى مصر، بينما بلغت نسبة سكان الحضر ٣٧%

وبمقارنة نسبة عدد المدارس الإبتدائية الرسمية والخاصة المجانية نجد أن نحو ٦٨% من هذه المدارس وجدت فى الريف، بينما وجد نحو ٣٢% منها فى الحضر، ويرجع ذلك إلى كثرة القرى والكفور والعزب وتباعدها عن بعضها، والاهتمام بإنشاء المدارس فى كل قرية أو كفر أو عزبة حتى تتاح فرصة التعليم لأبناء الناس جميعا فى هذه المناطق٠

وبمقارنة نسبة عدد الفصول نلاحظ أن نسبة الفصول فى الريف بلغت نحو ٥٨% من جملة الفصول بالابتدائى الرسمى والخاص المجانى، بينما نسبة عدد الفصول فى الحضر بلغت نحو ٤٢%، وانخفاض نسبة الفصول فى الريف عن نسبة المدارس وارتفاع هذه النسبة فى الحضر عن نسبة المدارس يرجع إلى أن معظم مدارس الريف من المدارس التى تضم ستة فصول فأقل بينما معظم مدارس الحضر من المدارس التى ضمت ١٢ فصل فأكثر.

وبمقارنة نسبة التلاميذ نلاحظ أن نسبة تلاميذ الريف بلغت نحو ٥٤% من جملة التلاميذ، بينما بلغت نسبة تلاميذ الحضر نحو ٤٦%، وهذه النسب نجدها فى الريف منخفضة عن نسبة المدارس والفصول بينما هى فى الحضر ترتفع عن نسبة المدارس والفصل، وهذا يرجع إلى انخفاض متوسط كثافة الفصل فى الريف عنها فى الحضر، حيث أن كثافة الفصل فى الريف فى هذه السنوات الثلاث بلغت نحو ٤٠ تلميذا، بينما بلغ متوسط كثافة الفصل فى الحضر فى الفترة نفسها نحو ٥٠ تلميذا.

ولما كان عدد المدرسين يتبع عدد الفصول فى الزيادة أو النقص، فقد لاحظنا من مقارنة نسبة عدد المدرسين فى قطاعى الريف والحضر فى هذه السنوات الثلاث أن هذه النسبة فى الريف كانت نحو ٥٥%، بينما بلغت فى الحضر نحو ٤٥%.

وهناك غير هذه المؤشرات مؤشرات أخرى مثل ما يمكن الكشف عنه من تباينات بين الذكور والإناث، وبين الأغنياء والفقراء.. وهكذا، لكن أمرا مثل هذا تنوء به طاقة الفصل الحالى.